



«إسرائيل الثالثة» - التحول نحو الدولة الدينية الاستيطانية!

صفحة (٣) ة



الحراك الشعبي ضد الفساد ما يزال محدودا وحسابات نتنياهو قد يقبلها ترامب!

صفحة (٧) ة



الثلاثاء ٢٠١٧/٨/٢٩م الموافق ٣٠ ربيع الأول ١٤٣٩هـ العدد ٤١١ السنة الخامسة عشرة



مركز الدراسات الفلسطينية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

في أعقاب قرار المحكمة العليا بشأن احتجاز جثامين فلسطينية:

الحكومة الإسرائيلية تطلب بحث الموضوع مجدداً وتعلن: "لن نعيد الجثامين"!

*في حال رفض المحكمة العليا بحث الموضوع مرة أخرى ستلجأ الحكومة. وفق توصية المحكمة!

إلى تشريع قانون جديد خاص يخولها صلاحية احتجاز الجثامين*



نتنياهو مترئساً اجتماع الكابنيت أمس.

تبنى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية (الكابنيت)، في جلسة خاصة عقدها صباح أمس الاثنين، توصية المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، التوجه إلى "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية تطلب إجراء بحث إضافي، مجدد، في مسألة احتجاز جثامين شهداء فلسطينيين "لفرض المساومة في المفاوضات"، مؤكداً استمرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة احتجاز تلك الجثامين ومهددا بالمبادرة إلى تشريع قانون جديد يتيح لها ذلك، رسمياً وقانونياً، من خلال تجاوز قرار المحكمة العليا الأخير الذي منع الحكومة من مواصلة احتجاز الجثامين.

وأكد الوزراء أعضاء المجلس الوزاري المصغر، أمس، أن "جثامين المخربين لمن تعاد" وأن "المبادئ الواردة في رأي أغلبية قضاة المحكمة العليا غير مقبولة"، وقرّر "الكابنيت"، في ختام جلسته، التقدم إلى المحكمة العليا بطلب لمناقشة الموضوع مرة أخرى، في إطار "بحث إضافي"، والامتناع في هذه المرحلة عن طرح مشروع قانوني حكومي خاص لهذا الغرض "ريثما تصدر المحكمة العليا جوابها بشأن طلب البحث الإضافي".

وفور انتهاء جلسة "الكابنيت"، نشر زعيم حزب "البيت اليهودي"، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، تغريدة على حسابه الخاص على موقع "تويتتر"، قال فيه: "انتهيت للتو من قراءة صفحات قرار القاضي دانتسيغر (يورام دانتسيغر، قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية) الـ ٦٠ التي يصادر من خلالها صلاحية الحكومة في احتجاز جثامين لأغراض المساومة، وذلك بدرجة حقوق المخربين!" وأضاف: "إنه قرار مثير للجدل. لا داعي للتباكي والتبرّم، بل علينا - حكومة إسرائيل - وضع حد لمنحى استيلاء المحكمة العليا على صلاحيات الحكومة. سنقدّم، هذا الأسبوع، مسودة مشروع قانون أساس: التشريع"، وهو قانون الأساس الذي يسعى إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية وإخضاعها لمشيئة الحكومة السياسية.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد أصدرت، يوم الخميس الماضي، قرار حكما الذي يؤكد أنه "لا يجوز لدولة إسرائيل احتجاز جثامين المخربين، لأن ليس ثمة قانون عيني وصريح يتيح لها ذلك!" وجاء في قرار المحكمة العليا، الذي صدر بتأييد قاضيين (يورام دانتسيغر وجورج قزّا) ومعارضة القاضي الثالث (نيل هندل)، أنه "إذا كانت دولة إسرائيل معنية بذلك، فيوسعها سن قانون خاص لهذا الغرض ينسجم مع المعايير القضائية التي تحددها نصوص القانون الإسرائيلي وأحكام القانون الدولي". في المقابل، رأى القاضي هندل أن "القانون الحالي يمنح الحكومة صلاحية الاحتفاظ بالجثامين!"

وأهملت المحكمة الحكومة الإسرائيلية فترة ستة أشهر لسن قانون جديد كهذا، مشددة على أنه "إذا لم يتم ذلك، خلال الفترة المحددة، فعندئذ ينبغي إعادة الجثامين إلى العائلات" (الفلسطينية).

وجاء قرار المحكمة العليا في ختام النظر في طلب التماس تقدمت به إليها عائلات فلسطينية تحتجز السلطات الإسرائيلية جثامين أبنائها الذين سقطوا خلال تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وذلك في أعقاب قرار سابق اتخذته المجلس الوزاري المصغر الإسرائيلي، في مطلع شهر كانون الثاني من العام الجاري، قضى بـ"عدم إعادة جثامين مخربين من حماس يسقطون خلال تنفيذ عمليات" وبـ"دفن هذه الجثامين في موقع يُعد لهذا الغرض خصيصاً!"

في تلك الجلسة، بحث "الكابنيت" طرق "استعادة المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في غزة، إبراهيم مانغيسستو وهشام السيد، وكذلك جثتي الجنديين أورو شأؤول وهدار غولدين" اللذين اعتبرتهما إسرائيل، رسمياً، "مفقودين". إثر سقوطهما خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ("الجرف الصامد")، في تموز - آب ٢٠١٤. وجاء قراره المذكور، في نهايتها، في "محاولة للضغط على عائلات المخربين، للضغط بالتالي على حماس لإعادة

وصفت مصادر رفيعة في ائتلاف اليمين الحاكم في إسرائيل الأجواء السائدة هذه الأيام بين الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي وفي داخلها بأنها «أجواء تصفيات نهاية الموسم» التي تؤشر إلى اقتراب «نقطة اللاعودة»، المتمثلة في اضطراب الحكومة الحالية وشخص رئيسها، بنيامين نتنياهو، تحديداً، إلى تقديم الاستقالة القسرية والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة «قد لا يكون أي من الشركاء في هذه الحكومة معنياً حقاً بخوضها الآن»، كما أكدت المصادر ذاتها.

ومن بين ما يرسم «أجواء تصفيات نهاية الموسم» هذه، تشير المصادر إياها إلى: الأجواء العامة في الدولة - أجواء التوتر والإحباط والتخبط؛ المظاهرات الحاشدة المتكررة للأسبوع الثالث على التوالي في مدينة تل أبيب ضد «الفساد السلطوي»؛ قرب انتهاء التحقيقات الجنائية مع رئيس

الحكومة، نتنياهو، في ملفات الرشوة والفساد المختلفة والتي «يبدو أن لا مناص بخلوها إلى تقديم توصيات بتقديم نتنياهو إلى المحاكمة»؛ إضافة إلى حقيقة أنه في شهر آذار المقبل ستمثل ثلاث سنوات كاملة منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل (في آذار ٢٠١٥)، وهي فترة «أطول بكثير، نسبياً، من تلك التي صمدت فيها الحكومات الإسرائيلية السابقة خلال العقود الأخيرة».

وتؤكد هذه المصادر أن «جميع هذه العوامل، مجتمعة وكلاهما على حدة، تعيق عمل الائتلاف الحكومي وأداءه المنسجم إلى حد يجعله غير ممكن إطلاقاً».

إلى جانب هذه العوامل، المركزية، تشير المصادر أيضاً إلى حقيقة تورط رئيس الائتلاف الحكومي الحالي، عضو الكنيست دافيد بيتان (الليكود)، في تحقيقات جنائية خطيرة يرجح أنها تسير في اتجاه إعداد لائحة اتهام جنائية ضده في قضايا الرشاوى والغش والاحتيال وخيانة الأمانة «مما يجعل أداءه السوي في منصبه هذا شبه مستحيل».

من جهتها، رأت المحللة السياسية - الحزبية في موقع «واي نت»

صلاحيات احتجاز الجثامين "ودفنها في قبور مؤقتة، في انتظار إجراء مفاوضات حول التبادل، خلافاً لدفنها في قبور دائمة".

أما قاضي الأقلية، نيل هندل، فرأى أن النص القانوني القائم حالياً يخول الحكومة احتجاز الجثامين ودفنها "في قبور مؤقتة". نظراً لأن دولة إسرائيل "موجودة في حالة طوارئ، بكل ما في الكلمة من معنى، وحتى من الناحية القانونية أيضاً، منذ يوم تأسيسها وحتى اليوم".

وفي تعليقه على قرار المحكمة العليا الأخير، اعتبره رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، "قراراً إشكالياً جداً"، وأعلن أنه سيسارع إلى عقد جلسة خاصة عاجلة للمجلس الوزاري المصغر (عقدت أمس) "من أجل إيجاد حلول قانونية للضغط على حماس"، لأنه "ممنوع إعطاء حماس جوائز مجانية".

أما وزيرة العدل، آييلت شكايد، فأعلنت، فور صدور قرار المحكمة العليا، أنها ستبادر إلى طرح "مشروع قانون حكومي يسمح باحتجاز جثامين مخربين لأغراض المساومة والمفاوضات"، وهو الموقف نفسه الذي أعلنه وزير الدفاع، لييرمان، أيضاً.

من جهتها، اعتبرت صحيفة "هآرتس"، في افتتاحيتها حول الموضوع (الأحد)، أن قرار المحكمة العليا الأخير "يثير الغضب" لأنه "يتشبه بالجانب القانوني الصاف، إذ يقول إن احتجاز الجثامين غير ممكن لعدم توفر نص قانوني يتيح ذلك، وليس لأن الاحتجاز هو تصرف غير أخلاقي"، خصوصاً وأن قضاة المحكمة "يدركون جيداً أن الحكومة الحالية لا تتورع عن تشريع أي قانون غير أخلاقي، بالتدريج بوجود مخاطر أمنية محدقة بالدولة، بعضها حقيقي وبعضها الآخر وهمي".

تحليلات: مؤشرات إلى بلوغ ائتلاف حكومة نتنياهو طريقاً مسدوداً» يقود نحو انتخابات مبكرة!

الأخيرة (في آذار ٢٠١٥) وفوق هذا، يخضع درعي نفسه، أيضاً، لتحقيقات جنائية تدور حول شبهات خطيرة قد تتبلور إلى لائحة اتهام جنائية جديدة «تضع حداً نهائياً لمسيرته السياسية»، علماً بأنه كان قد أدين وسجن بتهم تتعلق بالاختلاس والرشاوى في العام ١٩٩٩ ولم يعد إلى الساحة السياسية إلا في العام ٢٠١٢.

غير أن الوضع المتهاوي الذي يعيشه الائتلاف الحكومي الحالي وعدد من أبرز قياداته هو الذي يتيح لدريعي الآن إطلاق تهديده بالاستقالة، بعدما أيقن أن «قانون الحوانيت» لا يرمز بدون مثل هذا التهديد؛ وحين يلجأ شريك أساس في الائتلاف الحاكم إلى وضع مسدسة على الطاولة من أجل تمرير قانون، فهو دليل قاطع على أن «ائتلاف نتنياهو الحالي قد وصل إلى طريق مسدود».

ولا يقتصر الأمر هنا على درعي وحده، إذ أن شركاء أساسيين آخرين في الائتلاف الحكومي الحالي يشعرون رائحة تفككه في الأجواء؛ فيتخذ كل منهم موقفاً ملأماً للانقضاض، استعداداً لانتخابات برلمانية تبدو الآن أقرب من أي وقت مضى. هذا هو التفسير الأرجح للخطوة التي اتخذها رئيس حزب «كولانو»، وزير المالية موشيه كحلون، الأسبوع الماضي، حين عقد «مؤتمراً صحافياً عاجلاً» للإعلان عن خلاله عن «خطة التخفيضات الصافية» في بعض الضرائب والرسوم والأسعار، ذلك أن كحلون يدرك، على ما يبدو، قيمة كل شيكل في هذه الفترة السياسية.

السياسية - الحزبية والقابلة للانفجار في أية لحظة». والأمر ذاته يمكن أن يقال، أيضاً، عن وزير الليكود يسراييل كاتس (المواصلات) وغلعاد أزدان (الأمن الداخلي) اللذين يعلمان إلى «عقد مؤتمرات صحافية احتفالية يوزعان عطايا مختلفة من خلالها»، أو وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا) الذي «عاد، بعد فترة طويلة لعب فيها دور البالغ العاقل، المسؤول والمعتدل، ليطلق تصريحات قد تعيده إلى الموقع المحبب عليه في اللعبة السياسية الإسرائيلية»، وأبرزها التحريض على المواطنين العرب في منطقة وادي عارة والدعوة إلى مقاطعتهم!

كلمة في البداية

عن تكريس "إسرائيل الثالثة"!

بقلم: أنطوان شلحت

نظراً إلى أننا نوشك أن نطوي عاماً ميلادياً آخر، ارتأينا أن تكون مواد هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» متمحورة أكثر شيء من حول آخر ممارسات اليمين الإسرائيلي الحاكم والمتحكم والتي طبعتم بميسمها وقائع الأشهر الاثني عشر من العام المنقضي، وهي ممارسات تصب بالأساس في تحقيق غاية تكريس «إسرائيل الثالثة»، وفقاً لتسمية الزميله هندية غانم (طالع مقالها ص ٣) والتي أمست تتسم، وفقاً وتشير، بأمرين: الأول، على صعيد بنى الأحزاب، يتمثل بانتهاء عهد الأحزاب الكبيرة وصعود أحزاب الوسط والأحزاب الصغيرة والتحول من نظام الحزبين إلى نظام التيارات/ الكتل التي يغلب عليها الآن التيار اليميني - الاستيطاني - الديني - الحزبي، والثاني، على صعيد الخطاب، يتجسد بهيمته الخطاب اليميني الاستيطاني النيوليبرالي الشعبوي القومي المشبع بالمفردات الدينية، ويأتي ذلك بسبب صعود تدريجي لقوة جديدة هي فئة المستوطنين الكولون في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والذين يشكلون اليوم ١٠ بالمئة من سكان إسرائيل ويتمتعون بقوة كبيرة في مواقع اتخاذ القرارات بسبب انهيار منظومة الحزبين وصعود منظومة الكتلة/ التيار.

ولكن كانت غانم تركز على المساعي المحمومة المبذولة من طرف هذا اليمين في سبيل التحكم والهيمنة في ما يتعلق بوجهة إسرائيل المستقبلية من خلال حسم موضوعين أساسيين: أولاً، حسم الصراع مع الفلسطينيين ومستقبل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وثانياً، حسم هوية الدولة وطابعها كدولة "قومية يهودية". فإن أحد الآثار الضمنية المترتبة على ذلك أيضاً هو ما يسميه آخر تقرير صادر عن "جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل "تقليص الحيز الديمقراطي" داخل تخوم "الخط الأخضر".

ويشير هذا التقرير، الذي يرصد "واقع حال حقوق الإنسان في إسرائيل ٢٠١٧" (طالع مادة موسعة عنه ص ٣)، إلى أن المنحى أو الاتجاه المطلق، الذي حذرت الجمعية من مغبته مراراً وتكراراً في الأعوام الأخيرة، وتقتصد تآكل الحيز الديمقراطي في إسرائيل، هبط في هذا العام إلى درك جديد، وتجلّى هذا المنحى في الأبعاد التالية: إسكات الآراء والنقد العموميين؛ المساس بالتعددية وبشرعية وجود تشكيلة من المواقف والأفكار والآراء المختلفة؛ نزح الشرعية عن الخصوم السياسيين لليمين، والصحافيين، والأقليات (المقصود الأقلية الفلسطينية) ومنظمات حقوق الإنسان، ووصمهم كـ"خونة"؛ المساس بحرية التنظيم والتضيق على أصحاب المواقف والنشاطات غير المقبولة على الأغلبية السياسية. كما أنه أضيف بعد جديد، إذ اتسم العام المنقضي بمساع مقلقة لإنهالك قوى وصلاحيات ونشاط المؤسسات التي تعد "حرس الديمقراطية" وتشكل منظومة التوازنات والكوابح الضرورية للديمقراطية، وتضمن سلطة القانون، الإدارة السليمة، حماية حقوق الإنسان وانعدام الفساد. ومن المؤسسات المستهدفة التي يشير إليها التقرير على نحو خاص، جهاز القضاء والمحاكم، المستشار القانوني للحكومة، مراقب الدولة، الشرطة وغيرها.

ويشتد كل هذا في الوقت الحالي مع وجود توقعات باحتمال تكبير موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة (طالع تقريراً عن آخر التحليلات في هذا الخصوص في مكان آخر من هذه الصفحة)، بالأساس على خلفية التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو حول شبهات فساد. فقد اختار وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، رئيس "إسرائيل بيتنا"، أن "يقتنع" حملته الانتخابية بالهجوم العنصري الشرس على الفلسطينيين في الداخل وتبديد برنامجه الداعي إلى ترحيل أهلنا في المثلث الشمالي تحت شعار "تبادل الأراضي والسكان". كما شنّ هجوماً حاداً على أعضاء الكنيست العرب من القائمة المشتركة ووصفهم بأنهم مجرمو حرب، وقال إنهم يجلسون في الكنيست الإسرائيلي من طريق الخطأ وسوف يعودون إلى غزة أو رام الله قريباً. واتهمهم باستغلال حريات إسرائيل المدنية من أجل تدميرها من الداخل. وسرعان ما أتبع ذلك بإعادة طرح موضوع سن مشروع القانون الذي يفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين منفذي عمليات المقاومة واعتماده بشكل حصري داخل الخط الأخضر ليشمل الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨ (طالع تقريراً حول ذلك على ص ٧).

وبهذا الشأن رأى أحد الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين أن ليبرمان لا يريد تدمير دولة إسرائيل، نظراً إلى كونه وزير الدفاع الذي يتولى المسؤولية على أمنها، لكنه من ناحية أخرى يريد تدمير الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة أصلاً، وهو يتباهى بذلك، كما أنه ومع كثر غيره لا يرون أي مشكلة في إطلاق تصريحات منفصلة ضد الأقلية العربية وممثليها المنتخبين بصورة شرعية، وضد الديمقراطية التي تقدر حقوق الأقلية وتحاول أن تمنح الأكثرية من التعامل معها بأساليب استبدادية. ورأى أن أغلبية الجمهور العريض في إسرائيل لا تثيرها مثل هذه التصرفات المعيبة، فهي إما موافقة عليها أو أنها غير مكترثة بها مثلما أنها لا تكتثر بصرخات «الموت للعرب» التي كثيراً ما تنكز في الشوارع والساحات العامة وملاعب كرة القدم.

وكتب هذا الأستاذ نفسه أيضاً: من الواضح أن قيام ليبرمان بوصف جميع أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة بأنهم مجرمو حرب ينم عن عدم تمييزه بينهم، وعن أن العربي في عرقه هو عربي واحد. وأشار الكاتب إلى أن "جريمة" هؤلاء الوحيدة هي أنهم يمثلون أقلية ويعملون في الكنيست في إطار القانون ويؤيدون سياسة أقصى ما يجوز أن يقال فيها أنها لا تتماشى مع سياسة وزير الدفاع وربما الحكومة برمتها، لكنها لا تعد بأي حال من الأحوال مخالفة للقانون.

وربما ينبغي التنويه بإحدى خلاصات تقرير «جمعية حقوق المواطن» والتي ورد فيها أن التآكل الزاحف في الحيز الديمقراطي ينجم عنه الزدع والشلل، وتفصيل «الرقابة الذاتية» في المجتمع الإسرائيلي، وهذا ما لمستناه مثلاً في جانب من التداييعات التي ثارت عقب قيام صحيفة يمينية بنشر نبا إسقاط حزب ميرتس اليساري كلمة صهيوني من برنامجها، وتطالعون بتوسع عنها في إطار التغطية الخاصة لما يحدث في هذا الحزب في الآونة الأخيرة المنشورة على الصفحة الخامسة.

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

إسرائيل تستغل أراضي فلسطينية محتلة لمعالجة نفاياتها بما في ذلك الأكثر خطراً وتلويثاً!

عليهم، ومن حيث أن وجودهم في الضفة الغربية مخالف للقانون أصلاً، وجميع مساحة إسرائيل السيادية مفتوحة أمامهم - فإن الضفة الغربية هي بالنسبة إلى السكان الفلسطينيين بيتهم الوحيد.

وختم التقرير:

إن معالجة النفايات في أراضي الضفة ليست سوى لبنة أخرى في بنية نظام الاحتلال الإسرائيلي بسياسته التي يتأثر عليها منذ خمسين سنة، إذ تستغل إسرائيل الأراضي الفلسطينية وسكانها سعياً منها في تحقيق مصالحها. في إطار هذه السياسة تتعامل إسرائيل مع الضفة الغربية - وخاصة الأراضي التي ضُفّت في اتفاقيات أوسلو كمنطقة ج وبقية تحت سيطرتها التامة - على أنّها وجدت لخدمة مصالحها فقط وكأنها هي تقع ضمن حدودها السيادية.

إن المبادئ الدولية لمعالجة النفايات الخطرة تعكس قيم العدل البيئي ومشاركة الجمهور والشفافية. إنّها قيم تجسد الإنصاف الإنساني الأساسي وتسعى إلى منع استغلال فارق القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية في إلقاء الملوثات التي تنتجها الجماعة القوية في ساحة الجار الضعيف. على ضوء هذه القيم، من الصعب تخيل واقع أكثر فظافة من الذي تنشئه إسرائيل على نحو روتيني، فيما يخض معالجة النفايات الإسرائيلية في أراضي الضفة: استناداً إلى احتياجاتها هي فقط، وفي تجاهل تام لواجباتها الأخلاقية والقضائية تجاه السكان الفلسطينيين، ضخت إسرائيل بالضفة الغربية لأجل احتياجاتها. إذ تستغل البيئة وتلحق فيها الأضرار على حساب السكان الفلسطينيين المستعبدين تماماً من إجراءات صنع القرار.

دولة الاحتلال، ويخضعون تماماً لإرادة هذه الدولة، وحيث أنهم يخضعون لحكم عسكري، لم يُسأل السكان الفلسطينيون أبداً في ذلك، وبطبيعة الحال لم يعزروا بأنفسهم استيعاب نفايات خطرة في مناطقهم؛ والموافقة المسبقة ليست خياراً قائماً بالنسبة إليهم، وهم لا يملكون تأثيراً على أنواع المصانع التي تقام في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، ولا على التشريعات التي تحدد لاي تعليمات تخضع هذه المصانع في مجال حماية البيئة، حتى أنّهم لا يملكون وسيلة للوصول إلى معلومات حول ما يجري في تلك المصانع، والأعطال التي تحدث فيها، أو الآثار الخطيرة على مصادر المياه وجودة الجو وصحة السكان، الناجمة عن عمل تلك المصانع. وأكد التقرير أن إسرائيل ملزمة بالعمل وفق أحكام القانون الدولي، وأية عملية نقل نفايات إلى أراضي الضفة الغربية هي خرق لتلك الأحكام وإخلال بالتزامها بها. وفقاً لهذه الأحكام، يحظر على دولة الاحتلال استخدام المناطق التي تحتلها ومواردها أراضيها لاحتياجاتها ولأغراض تطوير اقتصادها. علاوة على ذلك، دولة الاحتلال مسؤولة عن ضمان الصحة العامة والنظافة العامة في المنطقة المحتلة، وعليها بالتالي أن توفر لسكان المنطقة المحتلة مستوى حياة لائق - بما في ذلك "المستوى الأعلى الممكن من الصحة الجسدية والنفسية".

كما أكد أن مخاطر التلويث البيئي المحتمل لا تهدد الفلسطينيين وحدهم، وخلافاً لإجراءات إسرائيلية أخرى في الضفة الغربية تمارس ضمن أداء تمييزي منفصل للسكان الفلسطينيين والمستوطنين، لا يميز الخطر البيئي بين إنسان وإنسان. ولكن، خلافاً للمستوطنين - حيث أنهم مواطنون إسرائيليون يملكون سبل الوصول إلى صنّاع القرار والتأثير

المحلي الإسرائيلي ولكنّها في الوقت نفسه تطبق عليها تعليمات بمعايير متهاونة، مقارنة بتلك المطبقة داخل حدودها السيادية، فالمصانع المنتجة للملوثات، والتي تقع ضمن حدود إسرائيل تخضع لتشريعات متقدمة في مجال منع تلويث الجو، فيما المصانع التي في المستوطنات تكاد تعمل بلا قيود. وأيضاً، لا يُطلب من هذه المصانع تقديم تقارير عن كميات النفايات التي تتم معالجتها فيها، ولا عن الأخطار الناجمة عن عملها وطرق تفادي تلك الأخطار - أو على الأقل تقليصها. وكانت "بتسيلم" قد أرسلت تطلب معلومات حول هذه الأمور من وزارة حماية البيئة ومن الإدارة المدنية، ولكنّها لم تتلقَ رداً.

وقال التقرير: بادأنا على هذا النحو، تُمسك إسرائيل بالعصا من طرفيها، ظاهرياً يبدو أنّها تقوم بمعالجة كميات أكبر من النفايات، لكنّها في الوقت نفسه تنقل الأخطار والملوثات إلى البيئة الفلسطينية والسكان الذين يعيشون فيها. وفي مؤتمر عُقد في جامعة أريئيل، في حزيران ٢٠١٧، سأل شوني جولديبرغ، مدير محافظة القدس من قبل وزارة حماية البيئة - والمحافظة تشمل معظم أراضي الضفة الغربية - حلّ هناك حالات تُستغل فيها الفوارق التشريعية لفرض نقل نفايات من إسرائيل إلى الأراضي المحتلة، أجاب: "نعم، بالتأكيد هناك نفايات، وعلى وجه الخصوص نفايات خطرة ونفايات ثمينة، ينقلها الإسرائيليون إلى الضفة الغربية للتخلص منها".

وأشار التقرير إلى أن القواعد الدولية في شأن النفايات الخطرة تتحدث عن نقل نفايات كهذه من أراضي دولة ذات سيادة إلى أراضي دولة أخرى ذات سيادة، لكن الأخطر من ذلك نقل مثل هذه المواد إلى مناطق تقع تحت الاحتلال، لأنّ سكان المناطق المحتلة لا يملكون القدرة على رفض قرارات

أكد تقرير جديد لمنظمة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن جزءاً كبيراً من جهاز معالجة النفايات المنتجة ضمن حدود إسرائيل موجود خارج الحدود السيادية للدولة، في أراضي الضفة الغربية. وجاء في التقرير أنه عبر استغلال مكائنها كدولة احتلال، وضعت إسرائيل تعليمات للحفاظ على البيئة أقل تشدداً في المناطق الصناعية الواقعة ضمن المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة، بل هي عرضت في تلك المناطق محفزات اقتصادية - كامتيازات ضريبية ودعم حكومي، وبسبب هذه السياسة أصبحت إقامة معامل معالجة النفايات في الأراضي المحتلة أكثر منفعلة من إقامتها في إسرائيل التي داخل الخط الأخضر.

وبين فحص أجرته "بتسيلم" أنّ في الضفة الغربية ما لا يقل عن ١٥ منشأة تعمل في معالجة النفايات التي ينتج معظمها داخل إسرائيل. وتعمل ست من هذه المنشآت على معالجة النفايات الخطرة، التي تستوجب معالجة وتزيتيات خاصة نظراً إلى الأخطار الناجمة عنها.

ويقتضى التقرير خمس منشآت تعمل داخل أراضي الضفة الغربية - أربع منها تعالج نفايات ومواد خطيرة تُنتج في إسرائيل - بما في ذلك نفايات طبية ملوثة، زيوت ومذيبات مستعملة، معادن، بطاريات مستعملة ومواد ناتجة عن صناعة الإلكترونيات؛ ومنشأة أخرى تعمل على معالجة حمأة المجرى، وتستند النتائج التي يعرضها التقرير إلى معطيات متوفرة حول أنواع النفايات التي يتم جلبها إلى تلك المنشآت، والمخاطر الكامنة التي قد تنجم عن تلك العمليات.

وجاء في التقرير: تتعامل إسرائيل مع معامل معالجة النفايات، التي أقيمت في الضفة الغربية، على أنّها جزء من جهاز معالجة النفايات

إعلان ترامب بشأن القدس:

إجماع إسرائيلي على «تاريخية» الإعلان وتباين الآراء حول ما بعده!



(أفب)

فلسطين تنتصر لعاصمتها، مشهد من حوارة.

تاريخي من خلال الذهاب في المسار الذي حدده الرئيس الأميركي، وذلك من خلال الإعلان عن تأييده لحل الدولتين في إطار تسوية إقليمية شاملة.

«جائزة لحل الدولتين»

في مقابل الكتاب من اليمين الذين يعتبرون أن خطاب ترامب يعكس انسجاماً مع توجههم السياسي والإيديولوجي من الحل، والكتاب من المعارضة الذين يعتبرون خطاب ترامب تأكيداً على حصريّة حل الدولتين، أشار المحلل السياسي غدموع ليفي إلى أن ترامب أسس عملياً للدولة الواحدة. ويشير ليفي إلى أن ترامب «أجرى عملياً جنازة لحل الدولتين، والان يجب البحث عن وريث لهذا الحل، حيث أعلن ترامب أنه لا يوجد شعبان لهما نفس الحقوق، بل هناك شعب واحد مع عاصمة ومع كامل الحقوق ويوجد شعب آخر بدون حقوق، وهذا الشعب لا يستحق دولة إذا كان لا يستحق عاصمة في القدس، وعلى هذا الشعب أن يعترف بالكانة وأن يلائم أهدافه للواقع الذي أعلن عنه ترامب». لذا فإن الحل سيكون وسيجته، برأي ليفي، إلى حل الدولة الواحدة، صوت لكل مواطن، حيث لن يقبل العالم بواقع يكون فيه شعب كامل الحقوق مع دولة وشعب بلا حقوق وبدون دولة. ويختم ليفي مقاله بالقول «عندما يتم بناء الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط يجب دعوة القومي الأميركي، الذي يفتقد لكل شيء من الأخلاق، العدالة، القانون الدولي، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات أو الفلسطينيين، وإعلانه كمواطن شرف للدولة الجديدة العادلة».

وفي نفس السياق أشار الأكاديمي الإسرائيلي رثيف شطرنهيل إلى أن اعتراف ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل يجعل القدس بداية صعود فكرة الدولة الواحدة، ويرأيه، الجميع يعرف أن البديل عن الدولتين، التي لا يريدها اليمين الإسرائيلي، هو دولة تشكلت حتماً نهاية الصهيونية، وستدفع عدداً غير قليل من الإسرائيليين إلى مغادرة البلد.

جديدة مكان منظومات حكمت عملية التسوية السياسية في ربيع القرن الأخير. ويؤكد يديلين أن خطاب ترامب أوضح للفلسطينيين أنه على عكس ما يعتقدون فإن الزمن لا يعمل لصالحهم، لأن رفضهم لكل تسوية يعمل لصالح إسرائيل في الحصول على مبخغها.

وهذا ما يعتقدّه أيضاً عوديد عيران. أحد كبار الباحثين في "معهد أبحاث الأمن القومي" المذكور، الذي كتب يقول إنه كان يفترض بأقوال ترامب أن ترضي الفلسطينيين، إذ إنه أعلن صراحة أنه في موضوع حدود السيادة الإسرائيلية لم يتغير الموقف الأميركي، وبشكل غير مباشر قال إن الاعتراف الأميركي بـ "العاصمة" الإسرائيلية للقدس ينطبق فقط على ذلك الجزء في الواقع الذي لا يختلف عليه الفلسطينيون ومعهم الدول العربية. وأضاف أنه كان ينبغي لهذه الأقوال التي قالها ترامب أن تبرد أيضاً ردود فعل الكثير من الإسرائيليين، في المعسكرات السياسية المختلفة، ولكن في إسرائيل وخارجها على حد سواء، فإن المعنى الأكثر تواضعاً لأقوال ترامب نحر. وفي إسرائيل كان هناك حتى من شبهوا تصريحه بتصريح بلفور قبل قرن، بشأن حق الشعب اليهودي بوطن قومي في بلاد إسرائيل - التشبيه الذي فيه وجه شبه واحد فقط، برأي الكاتب، وهو اعتراف قوة عظمى رائدة بحق الشعب اليهودي في وطن قومي، والذي لا جديد فيه، والاعتراف بحق الدولة اليهودية في تحديد عاصمتها.

وقد انتقد محلل القناة العاشرة رفيف دروكور في مقال له في "هآرتس" التوجه السالف لعاموس يديلين الذي كان مرشح تحالف "المعسكر الصهيوني" لشغال منصب وزير الدفاع في الانتخابات السابقة. ويقول دروكور إن إدعاء يديلين بأن الفلسطينيين يرفضون دائماً كل تسوية غير صحيح، لا سيما على ضوء حقيقة أن من يحكم إسرائيل منذ تسع سنوات يفعل كل ما يمكن للهروب من التفاوض. وفي مقال نشره الخبير في شؤون اتخاذ القرارات يحرقيل درور اعتبر أن خطاب ترامب هو فرصة أمام نتانياهو لفعل

ما يميز الخطاب السياسي العربي عموماً، حيث أن التصاق العالم العربي بما يؤمن أنه العدل المطلق هو الذي منعه من قبول قرار التقسيم في العام ١٩٤٧.

وفي مقال كتبه الكاتبة اليسارية تسفيا غرينفيلد أعربت الأميركي إلى نتانياهو في خضم التحقيقات والتهم التي تلاحقه وفي ظل تآكل حكمه، وذلك كتعويض على المسار الصعب الذي سئدله إسرائيل قريباً برغبتها أو رغماً عنها، مسار التسوية السياسية الذي سيؤدي إلى إعلان تنازلات إسرائيلية، وتعتقد الكاتبة أنه لا ينبغي إعطاء الأعلان أهمية وحجماً أكبر من ذلك.

في المقابل قال ليئور ليهرس، الباحث في معهد "ميتافيم" - المعهد الإسرائيلي للسياسات الإقليمية والخارجية- إن إعلان ترامب أشتمل على أمر جديد، لأن سياسة الولايات المتحدة التقليدية لم تتضمن اعترافاً رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل. وطوال سنوات كانت السياسة الأميركية تعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، كما عارضت ضم إسرائيل القدس الشرقية، وبناء أحياء ومستوطنات على هذه الأرض. كما تحدث الرئيس كلينتون (عام ٢٠٠٠) ووزير الخارجية كيري (عام ٢٠١٦) علناً عن دولتين، أو عاصمة مشتركة في القدس. لكن ترامب قال كلاماً مختلفاً، لكن الكاتب أكد أيضاً أن ترامب أوضح في خطابه أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفاً من القضايا الجوهرية، بما فيها مسألة حدود السيادة الإسرائيلية في القدس التي يجب على طرفي النزاع الاتفاق عليها، وهو بذلك شدد على أهمية محدودة لتصريحه، وعلى التزامه هو أيضاً بالتوقف التقليدي الناقل إن مسألة حدود القدس مرتبطة بمفاوضات إسرائيلية - فلسطينية.

ويعتقد مدير "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب عاموس يديلين، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، أن خطاب ترامب يحمل معه منظومة تفكير

بالأمر الواقع سيعني في المستقبل الاعتراف بكل القدس عاصمة لإسرائيل، ولذلك يعتقد هذا الكاتب أن البناء في القدس هو الخطوة القادمة التي يجب على الحكومة القيام بها بعد إعلان ترامب.

واعتبر الكاتب رثيف جابوتنسكي أن إعلان ترامب يشكل خطوة جوهرية للاعتراف الكامل بحق الشعب اليهودي في السيادة الحصرية على أرض إسرائيل الغربية». وأكد أن هذا اليوم جاء «بسبب عدم تنازل إسرائيل عن حقوقها».

وقال رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير التربية والتعليم نفتالي بينيت إن الاعتراف بالقدس هو خطوة مهمة في طريق السلام. وأضاف: «واضح أن القدس عاصمة إسرائيل، ولم يأت القرآن على ذكرها حتى مرة واحدة... القدس اليوم في وضع مزدهر لم تعرف مثله في تاريخها»، وتابع أن تحقيق السلام ليس ممكناً من دون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، «والآن تقوم الولايات المتحدة بوضع حجر أساس إضافي في مسار السلام، وعلى المدى البعيد فإن هذه خطوة مهمة جداً في طريق السلام». ودعا بينيت سائر دول العالم إلى أن تحذو حذو الولايات المتحدة وأن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

واعتبر وزير المواصلات وشؤون الاستخبارات يسرئيل كاتس أن معارضة الفلسطينيين القرار الأميركي «تعكس عدم استعدادهم للاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة، تماماً كما عارضوا ذلك قبل ٧٠ عاماً». وذهب بعض الكتاب الإسرائيليين وبالذات الأكاديميين منهم إلى أن الفلسطينيين يرتكبون نفس الخطأ الذي ارتكبه في قرار التقسيم، وذلك عندما رفضوا ذلك القرار جملة وتفصيلاً.

فقد كتب البروفيسور إيال زيسر من جامعة تل أبيب مقالاً بعنوان «الفلسطينيون يعودون على خطأ ١٧/٢٩»، معتبراً أن رسالة إعلان ترامب للفلسطينيين تتمثل بأن الولايات المتحدة لن تنتظر الفلسطينيين حتى يقبلوا بالتفاوض مع إسرائيل، حيث أرسل ترامب رسالة لهم بأن الوقت لا يعمل لصالحهم.

وفي نفس الموضوع نشر شلومو أفينيري مقالاً بعنوان «فرصة فلسطينية ضائعة جديدة»، ذكر فيه أن الرفض الفلسطيني لإعلان ترامب يعتبر فرصة ضائعة أخرى أهدرها الفلسطينيون مثل الفرصة التاريخية السابقة التي لم تستغلها القيادة الفلسطينية وبذلك خسرت كل شيء، حيث يشير الكاتب إلى أنه إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي بإعلان ترامب، فإن الإعلان تضمن مقولات لا تتناسب مع توجهات حكومة نتانياهو، حيث جاء في الإعلان أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة لا يحملان إقراراً بحدود قائمة داخل المدينة وأن الولايات المتحدة تدعم حل الدولتين إذا كان هذا الحل مقبولاً على الطرفين. ويشير أفينيري إلى أن المعارضة الفلسطينية لإعلان ترامب تتجاهل هاتين الحقيقتين.

ويواصل الكاتب نقده للقيادة الفلسطينية بقوله إنه كان من المتوقع أن يكون رد فعل الفلسطينيين مختلفاً، فكان على قيادتهم أن تبارك إعلان ترامب لأنه لأول مرة يذكر حل الدولتين ويبيد تأييده له. كما كان عليها مشاركة إعلان ترامب عن نقل السفارة دون تعيين حدود القدس حيث كان يمكنها أن تفسر ذلك كاستعداد أميركي لتقسيم القدس. ويضيف أفينيري أن الفلسطينيين كانوا يستطيعون استغلال إعلان ترامب بالإعلان عن تأييدهم أن تكون القدس عاصمة للدولتين وأن يطالبوا بنقل السفارة الأميركية للقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. ويعتبر أن الفلسطينيين لم يتعاملوا مع إعلان ترامب كما هو مقبول في الدبلوماسية، بحيث عليهم القبول والترحيب بالجوانب المريحة لهم من الإعلان ومن ثم معارضة الجوانب غير المقبولة فيه، ويعتقد أن الفلسطينيين فعلوا العكس. وينتهي أفينيري إلى القول إن رد الفعل هذا والذي ينضاف إلى تضييع الفرص التاريخية الأخرى التي قام بها الفلسطينيون، لا ينبع من غباء أو غياب التجربة، وإنما تعود جذوره إلى عدم القدرة على العيش مع تسويات، وهي

حظي إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل بإجماع واسع في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى حظي في الوقت ذاته بتباين ما حول الخطوة التالية التي يجب أن تقوم بها إسرائيل بعد الإعلان.

واعتبر اليمين الإسرائيلي إعلان ترامب هذا تأكيداً على نجاحه في إدارة الصراع في المنطقة عموماً ومع الفلسطينيين خصوصاً، وجزءاً من انتصار إيديولوجيته وتأكيداً على توجهاته التي رأت في ترامب «مسيحاً مخلصاً» جديداً لإسرائيل، لا سيما بعد فترة إدارة باراك أوباما السابقة. كما اعتبر اليمين أن إعلان ترامب يشكل رسيداً سياسياً وانتخابياً لخدمة بقائه في الحكم لسنوات قادمة. أما المعارضة الإسرائيلية الصهيونية فقد رحبت بإعلان ترامب ولكنها حاولت أن تنتزع منه ما يؤكد على توجهاتها السياسية من جهة، وما يقوض نشوة الانتصار لدى الحكومة من جهة ثانية.

وقد ركزت المعارضة على تفاصيل في خطاب ترامب اعتبرت أن الحكومة الإسرائيلية تجاهلتها كلياً، لا سيما الموافقة الضمنية التي أعلنها ترامب حول تأييده لحل الدولتين، وهو ما يؤكد توجهها السياسي حيال الصراع، وإعلان ترامب أنه يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل لكنه لا يحدد حدودها وينبغي ذلك خاضعاً لاتفاق الطرفين، بمعنى أن ترامب لم يعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وهو ما يقوّض نشوة اليمين بالانتصار. كما أشير داخل ذلك إلى أن ترامب نفذ نصف القانون الذي سنه الكونغرس الأميركي عام ١٩٩٥ والذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وينص على نقل السفارة حتى العام ١٩٩٩، وقد نفذ ترامب النصف الأول من القانون بعد أكثر من عشرين عاماً وبقي نقل السفارة، وقد يأخذ ذلك وقتاً.

بين الاجماع على الإعلان

والتباين بشأن ما بعده

في مقال كتبه رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين على الصفحة الأولى من صحيفة «يديعوت أحرונوت»، بعنوان «شكراً لك يا سيادة الرئيس»، أشار ريفلين إلى تاريخية هذه الخطوة ومدانها بالنسبة لإسرائيل، حيث كتب «إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل كل السفارات إليها هو مقترح طرّق مهم في حق الشعب اليهودي على بلاده وميسارنا نحو السلام - سلام لكل سكان القدس والمنطقة كلها».

واعتبر رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو إعلان ترامب خطوة تاريخية قالاً لن تكون هناك هدية أجمل وأصدق بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على إقامة إسرائيل، «من هذا الاعتراف بالقدس، وأكد أن لا سلام من دون الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل».

وقال الكتاب الذين جاؤوا من اليمين إلى الاعتراف بالواقع

هو الذي سجلب السلام. وفي مقال كتبه أمون لورد جاء أن ترامب عارض سياسة الرؤساء الذين سبقوا في العدين الماضيين وامتنعوا عن هذه الخطوة لاعتبارات عديدة، وجاء ترامب وأكد أن الواقع يؤكد أن القدس هي عاصمة لإسرائيل، علاوة على تأكيده على العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي والقدس. وانتقد لورد موقف بابا الفاتيكان الذي انتقد الاعتراف الأميركي، واعتبر أن موقف البابا الذي اعترف بالدولة الفلسطينية أضر بعملية السلام بينما اعتراف ترامب بالقدس سوف يدفع قدماً بالعملية السلمية.

وقال الكاتب اليميني نداد شرغاي الذي يكتب كثيراً عن القدس، إن على اليمين أن لا يعطي هذا الإعلان أهمية كبيرة، بل يجب الاحتفال بالإعلان سريعاً والعودة للبناء الاستيطاني في القدس. ويشير شرغاي إلى إنه أن هذا الإعلان لا يصل في أهميته إلى وعد بلفور، لذلك يقترح أن يشكل هذا الإعلان شرعنة للبناء الاستيطاني في القدس حيث أن على الحكومة الإسرائيلية تكثيف الاستيطان. في المقابل اعتبر شرغاي أن إعلان ترامب ينهي فكرة تقسيم القدس، حيث أن الاعتراف

تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن عن واقع حقوق الإنسان في إسرائيل ٢٠١٧

اتجاه تقليص الحيز الديمقراطي في إسرائيل هبط إلى درك جديد!

«المنس المنهجي بـ”حرس“ الديمقراطية يقلص القيود المفروضة على قوّة السلطة التنفيذية ويزعزع سلطة القانون»*

أصدرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان- واقع الحال في عام ٢٠١٧، جاء في مقدمته: يخيل للمرء أننا في إسرائيل ٢٠١٧ قد غننا في الزمن إلى الوراء في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان- فالقيم التي فطنًا أنها أصبحت بمرور السنين مفهومة ضمناً، كالحق في المساواة وحزية التعبير، تبين أنها ما زالت تحتاج إلى حماية، وحتىّ الخصائص الأساسية للديمقراطية يتهددها الخطر، كسلطة القانون، فصل السلطات، ضون حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقلية من دكتاتورية الأغلبية.

وأضافت: المنسى أو الاتجاه المقلق، الذي حذرنا منه مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة، ونقصد: تآكل الحيز الديمقراطي في إسرائيل، هبط في هذه السنة إلى درك جديد- تجلى هذا المنحى في الأبعاد التالية - إسكات الآراء والنقد العمومي، المنس بالتعديدية وبسرعية وجود تشكيلة من المواقف والأفكار والآراء المختلفة؛ نزع الشرعية عن الخصوم السياسيين، الصحفيين، الأقبليات ومنظمات حقوق الإنسان، ووصفهم كـ”خونة“؛ المنس بحزية التنظيم والتضييق على أصحاب المواقف والنشاطات غير المقبولة على الأغلبية السياسية، غير أنه أضيف بُعد جديد، إذ تميّزت السنة الماضية بمساعٍ مقلقة لانتهاك قوى وصلاحيّات ونشاط المؤسسات التي تعدّ ”حرس الديمقراطية“ وتشكّل منظومة التوازنات والكوابح الضرورية للديمقراطية، وتضمن سلطة القانون، الإدارة السليمة، حماية حقوق الإنسان وانعدام الفساد، ومن المؤسسات المستهدفة، المحاكم، المستشار القانوني للحكومة، الشرطة وغيرها.

ولقد مزت نحو ثلاثة عقود على إلغاء الرقابة على المسرحيات، لكننا شهدنا تراجعاً مقلماً إلى الأيام التي كانت السلطة تستطيع فرض رقابة على الإنتاج الثقافي وإسكات فنانين لأسباب سياسية، إلى يومنا، لا تزال محكمة العدل العليا مضطرة للتدخل بحماية الحق الاساسي في التظاهر والاحتجاج، إزاء مطالب باطلة ومخالفة للقانون تضعها الشرطة أمام متظاهرات ومتظاهرين، ويثير القلق أيضاً انعكاس منحى المنس بحزبية التعبير في التشريعات الخاصة بالإنترنت، إذ تريد منح الدولة صلاحيات جبراً مواقع أو إزالة مواد ذات مضامين معيّنة عن الشبكة.

وقال التقرير إن تعامل السلطة مع الأقلية العربية تميز في هذه السنة بتصريحات تحريضية وطرح مشاريع قوانين تمييزية وعنصرية، أما طالبو اللجوء فقد واصلت الحكومة مراكمة الصعوبات أمامهم بطرق مختلفة وصلت حدّ المعاملة القاسية، بهدف إرغامهم على مغادرة البلاد، واتجاهات العزل والإقصاء هددت مكانة النساء في إسرائيل وحققن في المساواة والكرامة، وسعت لدرهن إلى هوامش ضيقة بالمطلق المساواة وحقوق الإناس الديمقراطية الحيز تأكل على الحزبية الدينية والتحزب من الدين والتعديدية اليهودية.

وتابع: فوق هذا كله يريض ظل الاحتلال، في هذه السنة، سنة اليوبيل للاحتلال، أخذ يتعمق اقتران الاحتلال بعملية الضمّ، استناداً إلى منظور يرفض بالمطلق المساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية- من طاولاة الحكومة لا يرون، وبالتالي لا يناقشون هناك الآثار السياسية والأخلاقية الخطيرة لمشروع المستوطنات، ولا الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي للفلسطينيين القابعين منذ خمسين سنة تحت حكم عسكري يتسببه هذه المبادرات كإل، إسكات ليس فقط لا يهّمها وجود جهازين قضائيين (ومنظومتَي قوانين) في الأراضي المحتلة، واحد للفلسطينيين والثاني للإسرائيليين، بل هي معنيتة بتعميق وجودهما، هذا التوجه أدّى إلى السنّة الماضية إلى فيض من مشاريع القوانين التي تقترح الضم المباشر أو غير المباشر، بلغ ذروته (الحالية) بسنّ ”قانون التسوية“، بزعم اعتراض المستشار القانوني للحكومة.

وأشار التقرير إلى أن المنس بالديمقراطية، وخصوصا عبر مبادرات وتصريحات الحكومة والائتلاف الحكومي، انعكس في مستويات عدة، كلّ منها منفرداً، وبالإساس كلها مجتمعة، تندرج ضمن أداء مؤسساتي منظم، يقضم أسس الديمقراطية إلى حدّ التهديد بتهاويها. أكثر ما يثير القلق حقيقة أنّ إحدى الحلبات المركزيّة لدوس الديمقراطية وقمعها والمنس بقوااع اللعبة الديمقراطية

هي البرلمان نفسه، الذي يفتسر أنه رمز الديمقراطية الإسرائيليّة ومعدل حمايتها. فأقوال وأفعال مسؤولات ومسؤولين كبار في الجهاز السياسي في إسرائيل، وخاصة أولئك القادمين من الكنيست، لها آثار بعيدة المدى على الجمهور الإسرائيلي- تشكيل موافقه ونظرته إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وجماعات الأقلية السياسية أو الاجتماعية أو الإثنية وغير ذلك.

وعرض التقرير جزءاً من المبادرات ومشاريع القوانين التي طُرحت في السنة الماضية وتهدد الحيز الديمقراطي وحقوق القضاء فقط على منخى أخذ في التفاقم، وذلك على النحو التالي:

المنس بـ”حرس“ الديمقراطية: قام أعضاء في الحكومة، في السنة الماضية، بخطوات كثيرة تعكس تصوراً يرى أنّ دور العاملين في خدمة الجمهور - المستشارون القانونيون، القضاة وحتى مراقب الدولة - تمرير سياسات الحكومة، وليس مراقبتها أو ضبط نشاطها. اشتملت تلك الخطوات، فيما اشتملت عليه، مبادرة الائتلاف الحكومي إلى تقليص صلاحيات مراقب الدولة؛ تجاهل توصيات المستشار القانوني للحكومة ومحاولة تقييد صلاحياته؛ خطوات حثيئة نحو مزيد من التعيينات السياسية في الوظائف العامة والشركات الحكومية والجهاز القضائي؛ محاولات للتدخل في عمل لجان التعيين، وجميع هذه الخطوات تلازمت مع قيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وأعضاء الحكومة والائتلاف الحكومي بحملة لنزع الشرعية عن ”حرس“ الديمقراطية وشنّ هجوم غير مسبوق عليهم، عندما انتقدوا سياسة الحكومة أو عملوا خلافاً لما ترتبته أو حين قاموا بتحقيقات، بمقتضى وظيفتهم.

محاولات المنس بالجهاز القضائي، وخاصة بمكانة المحكمة العليا.

المنس بالإعلام وإسكات النقد.

التضييق على منظمات حقوق الإنسان ومُنظمات أخرى: التصوّر المغلوط والخطر الذي يَرى أنّ منظمات حقوق الإنسان تعمل ضدّ الدولة ويجب بالتالي مكافحتها، عبرت عنه في هذه السنة - وبشكل فظّ - وزيرة العدل أيليت شاكيد، حين قالت إن الصهيونية لن تطأطن رأسها أمام حقوق الإنسان. وفقاً لهذه الزوج، زخرت السنة الماضية بالمبادرات والتصريحات ومشاريع القوانين الساعية إلى نزع الشرعية عن منظمات ونشطين ووصفهم، قسقط كونهم ذوي أجتدة تختلف عن أجتدة الأغلبية السياسية.

المنس بمكانة وحقوق الأقلية العربية في إسرائيل: قوانين ومشاريع قوانين تسعى إلى المنس بمكانة وحقوق الأقلية العربية في إسرائيل وتتعارض مع مبدأ أساسي في الديمقراطية، هو مبدأ حماية الأقلية من دكتاتورية الأغلبية. واصلت الكنيست في هذه السنة طرح وتمريض مشاريع قوانين كهذه، ومنها ”قانون القومية“ و”قانون المؤذن“.

المنس بحزبية التعبير وبالتعديدية: أقرت الكنيست تعدييل قانون يمنع دعاء مقاطعة إسرائيل من الدخول إليها؛ طرّح مشروع قانون يسعى إلى تقييد نشاط منظمات في المدارس إذا كانت موافقها لا تنسجم ومواقف الحكومة؛ استمرت المحاولات، وخاصة من جانب وزيرة الثقافة، لسلب ميزانيات من مؤسسات ثقافية أو منع إقامة نشاطات بسبب الموقف السياسي الذي تعبر عنه؛ وغير ذلك. والمنحى الذي برز على نحو خاص في السنة الماضية هو المنس بالتعديدية اليهودية.

وختم التقرير: من المهمّ أن نفهم أنه حتىّ لو كان من المناسب تمرير مبادرة كهذه أو تلك من المبادرات التي ذكرناها، أو على الأقلّ مناقشتها، وأنّه حتىّ إذا لم تصل جميع المبادرات ومشاريع القوانين المطروحة إلى حيز التنفيذ، فالخطر يكمن في إحداث ضرر تراكمي يطل الحيز الديمقراطي في إسرائيل يتسببه هذه المبادرات كلل، إسكات النقد الموجه إلى سياسة الحكومة والتحريض على مؤسسات ومنظمات وجماعات سكانية لا يَنتج المجال لنقاش ديمقراطي، بل هو

يؤجج الكراهية. التآكل الزاحف في الحيز الديمقراطي ينجم عنه الزدع والنشل وتغفيل ”الرقابة الذاتية“ في المجتمع الإسرائيلي، وعوضاً عن أن يكون لدينا مجتمع يطمح إلى إصلاح الخلل وحل الخلافات، تتزايد أكثر وأكثر صعوبة التحدّث عنها بانفتاح. بالتالي فإن المنس بـ”حرس“ الديمقراطية يقلص القيود (الكوابح) المفروضة على قوّة السلطة التنفيذية ويزعزع سلطة القانون.



«إسرائيل الثالثة» - التحول نحو الدولة الدينية الاستيطانية!

بقلم: د. هنيدي غانم (*)

قوميين وعددهم حوالي ٧٥٠ ألف شخص.
ثانيا، تحول الشروخ المجتمعية الإثنية (يهود شرقيون - غربيون)، والتي هيمنت في العقود الخمسة الأولى بعد تأسيس إسرائيل على المجتمع وأثرت على صراعاته الداخلية، إلى التمدود حاليا أكثر حول الصدع الديني والعلماني، المتشابك أيضا بعدد أيديولوجي، ويرتبط هذا التحول إلى حد بعيد باندماج أبناء المهاجرين الشرقيين في النخب الإسرائيلية بعد ان كانت أشكنازية خالصة، في مقابل تشكل فئات مجتمعية جديدة على رأسها فئة المستوطنين بعد احتلال ١٩٦٧، وتحولهم التدريجي إلى قوة سياسية يهيمن عليها التوجه الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ثم انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقيات أوسلو وما رافقها من استقطاب داخلي في إسرائيل انتهى باغتتيال إسحاق رابين، وترافق مع التحريض على العرب .

تحول تصويت أجزاء كبيرة من الشرقيين لليمين من تصويت احتجاجي إلى تصويت أيديولوجي يرسخ حكم اليمين ويقيه ويأخذ الشرقيين تدريجيا نحو اليمين، كما سيظهر لاحقا في صهيينة حزب شاس الذي لم يكن صهيونيا ولا يمينيا على الأقل حتى منتصف التسعينيات.

لقد أدت مجموعة من العوامل إلى عودة الخطاب القومي اليميني لليكود إلى أسسه الفكرية والتشديد على فكرة «أرض إسرائيل الكاملة»، مع انسحاب من الخطاب «الاجتماعي الوظيفي»، الذي يهدف بالأساس إلى استقطاب الشرقيين، من بينها اندلاع الانتفاضة الأولى واتساع المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، ثم انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقيات أوسلو وما رافقها من استقطاب داخلي في إسرائيل انتهى باغتتيال إسحاق رابين، وترافق مع التحريض على العرب .

وبدأنا نشهد منذ انتخابات العام ١٩٩٩ بظور صعود «إسرائيل الثالثة»، التي تميز بأمرين: الأولى على صعيد بنى الأحزاب - انتهاء عصر الأحزاب الكبيرة وصعود أحزاب الوسط والصغيرة والتحول من نظام الحزبين إلى نظام التيارات/الكتل التي يجلب عليها الآن التيار اليميني - الاستيطاني - الديني الحريدي، والثاني على صعيد الخطاب، هو هيمنة الخطاب اليميني الاستيطاني التويليرالي الشعبوي القومي المشبع بالمفردات الدينية، ويأتي ذلك بسبب صعود تدريجي لقوة جديدة هي فئة المستوطنين الذين يشكلون اليوم ١٠٪ من سكان إسرائيل ويتمتعون بقوة كبيرة في مواقع اتخاذ القرارات بسبب انهيار منظومة الحزبين وصعود منظومة الكتلة/التيار، وتشير هنا إلى أنه فيما شكل اليمين الشرقي مصدر دعم لليكود في الثمانينات، في الوقت الذي كان فيه حضور المستوطنين ضعيفا عدديا، فإن هذا الوضع بدأ يتغير مع تزايد أعداد المستوطنين وتأثيرهم في اليكود وصولا إلى تغلغلهم في اليكود من جهة ووجود حزب يمثل مصالحهم مثلا بالبيت اليهودي، من جهة أخرى . فقد كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٧٧ حوالي ١٣٠٠ مستوطن، وقفز هذا العدد إلى ١٥٠ ألف مستوطن عام ١٩٩٧، ثم قفز إلى ما يقارب ٢٥٠ ألف مستوطن اليوم (٢).

صعود إسرائيل الثالثة

مرت إسرائيل بثلاث مراحل ترافقت مع انزياحات بنيوية وتحول منظم ومثابر وتدرجي في البنى الداخلية للدولة وتركيبية النخب والتوجهات الأيديولوجية.

المرحلة الأولى، التي يمكن تسميتها «إسرائيل الأولى» وتعود ذورها لفترة اليشوف، تمتد من تأسيس الدولة وحتى العام ١٩٧٧، وتميزت بسيطرة حزب جباي العمالي الاشتراكي الأشكنازي على مفاصل الدولة ووجهته.

المرحلة الثانية، تميزت بانقسام المشهد السياسي الحزبي الداخلي إلى معسكرين أساسين، وذلك وفق ثنائية يمين - اليكود ويسار- العمل، وبدأت مع فوز حزب اليكود عام ١٩٧٧. واعتبرت هذه الفترة مرحلة صعود قوة «إسرائيل الثانية»، التي تضم بالإضافة إلى اليهود الشرقيين أبناء مدن التطوير وسكان الأطراف والحريديم ،والذين سعى اليكود إلى استقطابهم عبر خطاب اجتماعي يعبر عن واقعهم، وذلك إلى جانب خطاب سياسي يميني ليبرالي، وتميزت هذه المرحلة بانزياح الشرقيين نحو اليمين اليكودي كنوع من الاحتجاج على سياسات حزب العمل التاريخية تجاههم، ثم إقامة حزب شاس (١) بعد انفصال الحريدية السفارادية عن الأشكنازية بسبب ما اعتبروه

حزب شاس تدريجيا إلى قوة انتخابية حاسمة في تقرير الائتلافات الحكومية والسياسات الداخلية خاصة.

وتكمن أهمية مرحلة «إسرائيل الثانية، بالتشابك بين السياسي والطائفي بشكل كبير. إذ بلغت نسبة الشرقيين، في العام ١٩٧٧، ٤٤٪ تقريبا من مجموع اليهود الإسرائيليين، وتجنّدا بشكل جماعي لدعم بديل مباي، بسبب سياساته العنصرية تجاههم، وشكل هذا التشابك أساس تشكل حركة شاس التي اعتمدت الدمج ما بين البعد الطائفي الشرقي والمركب الديني لتشكّل حزبا جذابا لكثير من الشرقيين دون أن تتحول إلى بديل كامل للشرقيين عن اليكود، بسبب بعدها الديني والانفصالي بالذات، وفيما أدى التزاوج بين اليمين اليكودي والشرقيين إلى حد بعيد إلى توسيع اليكود لخطابه الاجتماعي كي يسمح باجتذاب الشرقيين إلى جانب خطابه الأيديولوجي اليميني، فإنه أدى لاحقا إلى

الاستيطاني، بزعامة وزيرة العدل، أيليت شاكيد، السيطرة على السلطة القضائية من خلال التحكم بلجنة تعيين القضاة، وعلى رأسها المحكمة العليا وهو ما أثار توترا شديدا بين رئيسة المحكمة العليا السابقة، مريم ناوور، وشاكيد نفسها.

ويتعكس صعود «إسرائيل الثالثة» بقيادة نتنياهو في ثلاثة محاور أساسية يسعى إلى ضبطها وفق مفاهيمه السياسية:
١. الموقف من الاحتلال، الاستيطان: حيث نشهد محاولات مستمرة من أجل ترسيخ مكانة المستوطنين والمستوطنات ضمن الإجماع الرسمي، ويظهر كم القوانين والتشريعات والممارسات مساعي حثيئة من أجل ضمهم التدريجي لإسرائيل مقابل مساعي تثبيت دور السلطة الفلسطينية كوسيط للاحتلال مع السكان الفلسطينيين تقوم بدور الإدارة المدنية البديلة واعتبار وضعها هذا مع بعض التعديلات والانسحابات الصغيرة كدولة ناقصة، بلغة نتنياهو تشكل بصيغتها هذه نهاية الصراع، ومع فوز ترامب وانكشاف وجهته بعد توقعه الاعتراف بتسوية عاصمة لإسرائيل والإيعاز بنقل السفارة للقدس يجد اليمين الاستيطاني فرصة ذهبية للمضي في تصفية المسألة الفلسطينية ومحاولة حسم الصراع وفق رؤيته التي تتقاطع مع البطانة المسيحية بترابم.

١. العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل: مأساة مكانتهم في الدولة على أساس كونهم مواطنين من الدرجة الثانية مخضعين لهزيمة إثنية، وللجنة التنفيذية القائمة لليهودية فرصة ذهبية وتثبيت التعامل معهم على أساس كونهم مصدرا للخطر سواء الأمني أو الديمغرافي ويجب السيطرة عليه. ضمن هذا السياق يمكن ترسيخ سلة التوازن التي تستهدفهم كمشروع قانون الدولة القومية اليهودية والقوانين المالية والبنكية والمواطنة ومنع لهم الشمل إضافة إلى وضع سياسات حكومية ضدهم كسياسات هدم أم الحيران لإقامة مستوطنة «حيران» وسياسات هدم البيوت ونزع الشرعية عنهم كما انعكس مثلا أخيرا في تصريحات ليبرمان عن وادي عارة وخطط نقلهم للسلطة الفلسطينية ونغمة الاشتمزاز التي رافقت حديثه.

١. التوجه نحو إسرائيل يهودية أكثر وديمقراطية أقل: تعرف إسرائيل ذاتها أنها «دولة يهودية وديمقراطية» ويعتبر الحفاظ على التوازن بين المركب الديمقراطي واليهودي أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما تهلن- ويحمل صعود «إسرائيل الثالثة»، تطور ثقافة فاشية تسعى نحو ترسيخ البنية القومية اليهودية للدولة والسيطرة على النخب التي تتحول اليوم إلى نخب استيطانية متدينة ويمينية وشرقية، وتتصدر اليوم «إسرائيل الثالثة»، وتأخذ بيدها العملية نحو تحقيق عرش المملكة الثالثة الخلووم بهيكله المأمول، ليس كمجرد شعار بل كبرنامج عمل حقيقي.

(*) المديرية العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

هوامش:

- شاس: حزب شرقي حريدي يهدف للتعبير عن احتياجات الشرقيين ككل خاصة المستوطنات في الضفة الغربية 1982 عشية الانتخابات البلدية لمدينة القدس ثم خاض الحزب أقيم كاحتجاج ضد سياسات التمهيش والعنصرية من قبل الاشكنازية الحريدية .
- للمزيد انظري: وشام بلعوم، الهدف: مليون المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية (القدس) ورقة معلوماتية، 2 تشرين الثاني 2017، مركز مدار على الرابط التالي: https://www.madarcenter.org/Articles/300-اهداف-بلون-المستوطنون-والمستوطنات-في-الضفة-الغربية-والقدس
- للمزيد انظري: عميت سيفيل، «رئيسة العليا ضد وزيرة العدل»، موقع mako، على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q4_2016/Article-b01e8e095092851004.htm http://www.madarcenter.org/Articles/300-اهداف-بلون-المستوطنون-والمستوطنات-في-الضفة-الغربية-والقدس
- للمزيد انظري: جالي غينات، «رئيسة العليا ضد شاكيد، اقتراح بشأن تعيين القضاة كوضع مسدس على الطاولة»، على موقع walla، على الرابط التالي: http://www.walla.co.il/item/3010175

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

التضخم المالي في الأشهر الـ ١١ الأولى - ٣٫٠٪

سجل التضخم المالي في شهر تشرين الثاني الماضي انخفاضا بنسبة ٠٫٣٪، ما رفع التضخم في الأشهر الـ ١١ الأولى بنسبة ٣٫٠٪، وذات النسبة للأشهر الـ ١٢ الأخيرة. وهذا الانخفاض دفع إلى خفض التوقعات بشأن التضخم المالي للعام الجاري، إلى ما بين صفر بالمئة وحتى الارتفاع بنسبة ٠٫٣٪، بعد ثلاث سنوات من تضخم ”سليبي“. وفي حال تأكدت المعطيات، فإن توقعات بنك إسرائيل تكون فشلت في تحقيق تضخم يتراوح ما بين ٠٫٨٪ إلى ١٪ في العام الجاري. ويشار إلى أن الهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنوات، هو أن يتراوح التضخم سنويا ما بين ١٪ إلى ٣٪. إلا أن العام الأخير الذي سجل تضخما في هذا المجال، كان العام ٢٠١٣، لتتبعه ثلاث سنوات مما يسمى ”التضخم السلبي“، بمعنى تراجع التضخم. وحتى منتصف العام الجاري، كان يبدو أن تضخم العام الجاري سيكون هو أيضا سلبيا، إلا أن الارتفاع الحاصل في أشهر آب وحتى تشرين الأول، أعاد وتيرة التضخم إلى الارتفاع.

ويقول تقرير مكتب الاحصاء، إن الفروع الأبرز التي ساهمت في خفض التضخم في الشهر الماضي، كانت أسعار الخضراوات والفاكهة التي تراجعت بنسبة ٣٫٣٪، وأسعار الترفيه بنسبة ٤٪، إلى جانب بدء تراجع أسعار البلوبسات في الشهر الماضي، وهو تراجع من المفترض أن يكون استمر في الشهر الجاري.

ووتيرة التضخم القائمة ستعبد لا محالة احتمالات رفع الفائدة البنكية، المستقرة منذ أقل من ثلاث سنوات عند مستوى ٠٫٠٪، وهي نسبة تلامس الصفر. إذ قالت آخر تقديرات بنك إسرائيل المركزي إن الفائدة ستعاود الارتفاع في النصف الثاني من العام المقبل ٢٠١٨، لتنتهي عند مستوى نصف بالمئة.

من ناحية أخرى، أعلنت سلطة الكهرباء عن تخفيض أسعار الكهرباء للمستهلكين في البيوت بنسبة ٣٫٢٪، ابتداء من مطلع الشهر المقبل، كانون الثاني، وجاء القرار بهذا الخفض بعد أكثر من عامين من ارتفاع الأسعار، في أعقاب خفض كلفة الانتاج، وبشكل خاص تراجع سعر صرف الدولار أمام الشيكل، كذلك إعادة احتساب طريقة الراتب التقاعدي للعاملين في شركة الكهرباء.

ويشار إلى أن شركة الكهرباء لديها نوع من الاستقلالية، إذ أن نسبة عالية جدا من أسهمها تعود إلى العاملين فيها. وفي كل موسم الإعلان عن تقرير الرواتب في السوق، تثار ضجة حول مستوى الرواتب في شركة الكهرباء، التي تعد من الأعلى في البلاد إضافة إلى أن التشغيل في الشركة مرتبط بقدر كبير بالعاملين في الشركة، الذين يمنحون أولوية للمقربين، في حين الشريحة أن الأكثر استبعادا من العمل في الشركة هي المواطنون العرب.

تراجع كبير في شراء السيارات خلال تشرين الثاني

قال تقرير جديد إن سوق السيارات سجلت تراجعا كبيرا في بيع السيارات الجديدة، في شهر تشرين الثاني، إذ تم بيع ١٧ ألف سيارة، وهذا أقل بنسبة ٢٠٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٦. وعلى الرغم من هذا التراجع، وبموجب تقديرات الملحق الاقتصادي ”مامون“ في صحيفة ”يديעות أخرونوت“، فإن إجمالي مبيعات السيارات في العام الجاري ٢٠١٧، سيكون أقل بنسبة قليلة جدا، من العام الماضي ٢٠١٦ الذي بيع فيه ٢٨٧ ألف سيارة، وهو ذروة غير مسبوقة، الانخفاض في بيع السيارات الجديدة في ارتفاع النمو الاقتصادي في العام الماضي، إذ فاجأ النمو بارتفاعه بنسبة ٤٪، رغم أن أقصى التوقعات لم تجتز نسبة ٣٫٥٪.

ويرى محللون أنه إذا جرى استثناء ما تم بيعه في الشهر الأول من هذا العام، الذي كان عمليا استمرارا لمصفقات بدأ إبرامها في نهاية العام الماضي، تجنبا لارتفاع الأسعار، فإن الانخفاض في بيع السيارات من شهر شباط وحتى أيلول، كان بنسبة ٧٫٥٪، وعاد وارتفع البيع لقليل في شهر تشرين الأول، لينخفض البيع بهذه النسبة الكبيرة في تشرين الثاني. وأحد أبرز الأسباب لهذا التراجع هو تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تتجاوز مع توجهات البنك المركزي، الذي عبر عن قلقه من حجم ديون العائلات المتعاطمة، وبشكل خاص بسبب القروض التي تحصل عليها العائلات. وقد وصلت القروض إلى حد ضمان ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود أيضا الصيانة.

وقد أصدرت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي تعليمات للبنوك بإجراء تحليلات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسبا لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلبا على استرداد القروض من الجمهور. ومن بين ما طلبه البنك المركزي، اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها وتقديم القروض، للاخذ بالحسبان قدم السيارة حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كهذه أو تلك.

وحسب التقديرات الصادرة قبل أيام، فإن سوق السيارات يدحرج حوالي ٤٠ مليار شيكل، أكثر من ١١٣ مليار دولار، وهذا يعكس على أرباح مستوردي السيارات، إذ قال تقرير سابق للخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية، إن أرباح مستوردي السيارات في السنوات السبع من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣، بلغت ١٤ مليار شيكل (٣٫٨ مليار دولار وفق معدل سعر الصرف الحالي)، أي بمعدل ملياري شيكل سنويا.

أكد عدد من المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين أن تخفيض الجمارك والضرائب على سلسلة من السلع، بقرار من وزارة المالية، ووزيها موشيه كلون، لن يصل مباشرة للمستهلك، الذي قد يستفيد لاحقا بتخفيض هامشي. ويعتقد هؤلاء أن المستوردين سيستفيدون أكثر، ومن ثم المسوقين. ويرى المحللون أن على وزارة المالية أن تبحث عن مسارات أخرى لتخفيض كلفة المعيشة، ومن أبرزها تحويل موارد لمحركات النمو الاقتصادي.

وكان وزير المالية موشيه كلون قد أعلن في الأسبوع الماضي عن تخفيض الجمارك والضرائب على العديد من البضائع المستوردة، بكلفة إجمالية تصل إلى ٨٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٢٢٧ مليون دولار، كجزء من صرف الوزارة للفائض الضخم في خزينة الضرائب، الذي من المتوقع أن يصل مع نهاية هذا العام إلى ٢٠ مليار شيكل، ما يعادل ٧٫٥ مليار دولار. وهذا فائض يعد زيادة بنسبة ٧٪ عما كان متوقعا لمداخيل الضرائب، إذ كان مخططا لميزانية العام الجاري ٢٠١٧، جباية ٢٨٦ مليار شيكل، وكما يبدو سيقفز إجمالي الجباية إلى ٣٠٦ مليارات شيكل.

ويجري الحديث عن تخفيض الجمارك على بعض الأدوات الكهربائية المنزلية، والجمارك على عدد من الأغذية المستوردة، ومن بينها ما تسمى ”نقارش الصباح“، إضافة إلى سلع أخرى. كما أن الموازنة العامة للعام المقبل، كانت اصلا تشمل بنودا للتخفيض الضخم في خزينة الضرائب. وكانت منظمة التعاون ١٪، لتصبح ٢٪، كما سيتم تعديل درجات ضريبة الدخل بالذات لمن يتقاضون من ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف شيكل، غير صاف، ما يعادل ٢٨٢٠ إلى ٥٦٤٠ دولار.

ويدور جدل في الحليتين السياسية والاقتصادية الإسرائيلية منذ بضعة اشهر، حول شكل صرف الفائض في الموازنة العامة بما يعادل مليار دولار، الذي يلتقي مع الفائض الضخم في خزينة الضرائب. وكانت منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول المتطورة OECD، دعت إسرائيل إلى استغلال الفائض في الموازنة العامة، على الميزانيات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة والرفاه، وليس على تسديد الدين العام، لما في ذلك من دفع للنمو الاقتصادي، الذي توقعت المنظمة أن يسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٫٢٪، وفي العام التالي ٣٫٤٪.

ويقول المحلل سامي بيرتس إن وزير المالية موشيه كلون هو سياسي ذكي وصاحب تجربة، ولكن في كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، فإنه يتمسك بالمبدأ الأبسط للهكم: كم من المال بقي لنا في الجيب، وهو اكتشف سرية تخفيض كلفة المعيشة، حينما تولى منصب وزارة الاتصالات بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٣، فحينها عمل على تخفيض أسعار وكلفة الاتصالات الخليوية. ومنذ ذلك الحين يحاول تكرار ذلك النجاح في وزارة المالية، من خلال حملات تخفيض أسعار.

ويتابع بيرتس كتابا أن كلون عمل على تخفيض الجمارك على سلع الأطفال الرضع، وأيضا على الأحذية وأجهزة الهواتف الخليوية، وعمل على تقديم دعم اضافي للحضانات، والمعائلات التي يعمل الوالدان فيها. وسعى إلى تخفيض أسعار البيوت، وكلفة أراضي البناء، والأن قرر تخفيض جمارك وضرائب على السلع بكلفة إجمالية تصل إلى ٨٠٠ مليون شيكل. ومن الصعب قول كلمات سيئة عن وزير المالية، في الوقت الذي يقرر فيه تخفيض الجمارك وضرائب

المشتريات على بضائع إلكترونية ترفيهية، وأدوات ومعدات كهربائية، وعلى الألبسة والأحذية. إلا أن بيرتس يرى أن هذا قد يهدئ المستهلكين، ولكن المستهلكين قد لا يشعرون بهذه التخفيضات، لأنها قد تبقى لدى المستوردين. وحقا أن وزارة المالية قررت أن يكون التخفيض لعام واحد، كي يتم فحص ما إذا استفاد المستهلكون من هذه التخفيضات، وفي حال لم يشعر المستهلكون بالتخفيض فإن الجمارك ستعود إلى مستواها السابق، وهذا من شأنه أن يكون سوطا ناجعا على المستوردين.

ويقول بيرتس قائلاً إن تخفيض الضرائب والجمارك قد يؤثر على النمو من الجانبين: زيادة الاستهلاك الفردي، وتانيا زيادة البضائع المستوردة. إلا أن الخبراء الاقتصاديين لا يفضلون هذا المسار، بل يفضلون أن يكون النمو من خلال تعزيز الاستثمارات وزيادة الصادرات، فالاقتصاد الإسرائيلي لا يواجه أزمة استهلاك، فالاستهلاك يتزايد في السنوات الأخيرة بفضل انخفاض الفائدة البنكية، وأيضا نسبة البطالة المنخفضة، وما من شك أن تخفيض الجمارك قد يساهم نوعا ما في زيادة الاستهلاك.

ويرى بيرتس أن لا حدود لكلام المديح لكلون، على هذا الفائض الضريبي غير المسبوق بحجمه، إلا أن السؤال هو: كيف وأين سيمصرف هذا الفائض، والتوجه القائم في وزارة المالية هو أن القسم الأكبر سيتم تحويله لتسديد قسم من الدين العام، الذي هبط في العام الماضي إلى ما بين ٦٠٪ وحتى ٦٢٪ من إجمالي الناتج العام، علما أن هدف الحكومة الذي تم وضعه قبل سنوات، هو أن لا يتجاوز حجم الدين ما نسبته ٦٠٪ من الناتج العام، في حين يقول خبراء عالميون إن النسبة الأفضل باتت في حدود ٥٠٪ على ضوء سلسلة من التغيرات البيئية في الاقتصاد العالمي وأوضاع الاقتصاد في الدول المتطورة.

ويشير بيرتس إلى احتمال أن تبادر وزارة المالية والحكومة إلى تخفيض اضافي لضريبة الشركات، بعد دخول تخفيض ضريبة الشركات في الولايات المتحدة الأميركية إلى حيز التنفيذ، وتظهر انعكاساتها على الاستثمارات العالمية، بما فيها استثمارات الشركات الأميركية في الاقتصاد الإسرائيلي. ويقول بيرتس إنه في حال أثر هذا على الاقتصاد الإسرائيلي، فسيكون من المزم اتخاذ إجراءات لاجمة لمنع الانعكاسات السلبية، لأن الكلفة قد تكون أكثر من ٨٠٠ مليون شيكل. ويشار هنا إلى أن المحللين والخبراء الاقتصاديين في الصحافة الاقتصادية يحذرون من انجراف الحكومة الإسرائيلية وراء خطوة الرئيس دونالد ترامب، وأن تبادر إلى تخفيض آخر لضريبة الشركات.

وتدري المحللة أورا كورين أيضا، أن التخفيض الجمركي وضريبة المشتريات على عدد من السلع الحياتية سيكون تأثيره بعيدا بعدد سنة ضوئية عن المستهلكين، لأن التخفيض الجمركي والضريبي سيمر بعدة محطات، وفي كل محطة سيتم قضم جزء من ثماره، وأولى المراحل هم المستوردون، والثانية تجارة الجملة، بمعنى المسوقين الكبار.

محللون: تخفيض الجمارك والضرائب عن السلع لن يؤثر على الأسعار ولن يصل إلى المستهلكين!

***وزير المالية الإسرائيلي يعلن تخفيض جمارك وضرائب مشتريات على عدد من السلع والأدوات الحياتية بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل سنويا**

(٢٢٧ مليون دولار) *محللون: ثمار التخفيض الجمركي ستبقى لدى المستوردين، تجار الجملة والمسوقين *العجز في الموازنة أقل من السقف المحدد*

وتقول كورين إنه ليس صدفة أن رئيس اتحاد الغرف التجارية، أوريغيل لين، سارع للترحيب بقرار كلون. وحسب مصادر في وزارة المالية، فإن لين ذاته كان مشاركا في بلورة قرار الوزير. وأوردت كورين أمثلة من الماضي القريب حول كيف أن تخفيض الجمارك وضرائب المشتريات على سلع مستوردة، بقيت ثماره في جيوب المستوردين، ومن أبرز هذه النماذج مبيعات التونا، التي لم ينخفض سعرها للمستهلك في السوق.

وقالت كورين، كما بيرتس، إن تجار الجملة والمسوقين سيتبعون كل مسار ممكن للاستفادة من التخفيض الجمركي، أكثر من تخفيض أسعار السلع للمستهلكين.

العجز في الموازنة أقل من السقف المحدد

هذا، وقال تقرير أخير لوزارة المالية الإسرائيلية إن العجز في الموازنة العامة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، بمعنى منذ الشهر الأخير من ٢٠١٦، وحتى تشرين الثاني ٢٠١٧، بلغ ١٫٧٪ من إجمالي الناتج العام، بينما الهدف السنوي للعام الجاري ٢٠١٧، هو ٢٫٩٪ من إجمالي الناتج.

بموازاة ذلك، فإن مداخيل خزينة الضرائب استمرت بالارتفاع، إذ تم في الأشهر الـ ١١ الأولى جباية ٢٨٨٫٣ مليار شيكل، ما يعادل ٨٫١ مليار دولار، مقابل قرابة ٢٦٢ مليار شيكل، في نفس الفترة من العام الماضي، ما يعادل ٧٤٫٤ مليار دولار. ومن المتوقع أن ينتهي العام الجاري بعد أيام، ليرتفع إجمالي المداخيل إلى ما يزيد عن ٣٠٥ مليارات شيكل، وهو أعلى بنحو ٢٠ مليار عن السقف الأول الذي تم تحديده للعام الجاري. وهذا أيضا أعلى بثمانية مليارات شيكل، من السقف المعدل الذي وضعته وزارة المالية في شهر نيسان الماضي، وأضاف التقرير أن مداخيل شهر تشرين الثاني وحده، كانت نسبة الفائض فيها ٦٪، مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي.

وكما يتبين من تقرير وزارة المالية، فإن وتيرة مداخيل الضريبة كانت ضعيفة في الربع الأول من العام الجاري، إذ بلغ الفائض في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام ١٫٦ مليار شيكل. وبدأت وتيرة المداخيل تحقق قفزات ابتداء من الربع الثاني من العام، بينما استمرار تحقيق الفائض الكبير، أيضا في الربع الأخير الجاري، قد يكون مؤشرا أيضا على الأقل للفترة الأولى من العام الجديد المقبل - ٢٠١٨.

ويقول التقرير إن صرف الحكومة العام من خلال وزاراتها كان هو أيضا أقل من الصرف المخصص حتى نهاية تشرين الثاني، إلا أن صرف وزارة الدفاع كان الأعلى، وتجاوز الميزانية المخصصة له بنحو ٦٪، وحسب تقارير عدة، وتصريحات رسمية، فإن في نية وزير المالية كلون، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن تتجه حصة الأسد من توزيع الفائض في الموازنة وخزينة الضرائب إلى وزارة الدفاع، التي تطالب بما لا يقل عن ٥ مليارات شيكل، ما يعادل ٤٫٢ مليار دولار، وحتى أن نتنياهو يطالب بميزانيات أكبر للوزارة ذاتها وجيشها. وأيضا فيما يتعلق بصرف الحكومة، قال تقرير وزارة المالية إن الوزارات الاجتماعية أيضا حققت صرفا زائدا، بنسبة تتراوح ما بين ١٪ إلى ٤٪، عما كان مخصصا لها.

٢٠١٧ واحد من الأعوام الأفضل للاقتصاد الإسرائيلي- ما هو الثمن؟

إن إنجازات النهج الإسرائيلي مثيرة، لكن ثمنها باهظ جدا. فخصخصة الصحة متعلقة أيضا بئلة الأسرة في مستشفيات المدن البعيدة عن مركز البلاد، وتقليص إلى النصف في عدد الأطباء في تلك المستشفيات، مقارنة بما هو قائم في وسط البلاد، وسومية مع عوامل أخرى، فإن هذا يتسبب بفقوة سبعة أعوام ونصف العام في معدل الأعمار، بين سكان المدن البعيدة وبين مركز البلاد، كما أن ثلث الطلاب في المناطق البعيدة، تحصيلمهم العلمي هو من الأضعف على المستوى العالمي.

كذلك فإنه بسبب عدم التوزيع المتساوي في فرص العمل، بين وسط البلاد والمناطق البعيدة، فإن انتاجية العمل تقل بنسبة ٣٠٪ عن مستوى الانتاجية في دول الغرب، وإن نصف الأجيرين يتقاضون أقل من ٧ آلاف شيكل شهريا، في حين أن استهلاك السيارات الخاصة ارتفع بنسبة هائلة جدا، في مقابل مقدرة البنى التحتية على استيعابها، ولذا فإن الاكتظاظ في الشوارع يستفحل بشكل خطير، بسبب التخلف التاريخي في صرف الحكومات على البنى التحتية. وبشكل مؤقت، بسبب الزيادة الكبيرة في مداخيل الضريبة، فإن وزير المالية ينجح في زيادة الصرف على القضايا الاجتماعية، مثل المخصصات والبنى التحتية والتعليم، لكن في المقابل يواجه تخفيض الضرائب، ومن الواضح للجميع أن هذا الواقع ليس حصبينا، إذ أننا خلال عام أو عامين سنكون بحاجة لمواجهة معضلات نهج نتنياهو: هل سيستمر تخفيض الضرائب، أم توجيه موارد لتطوير البنى التحتية الصحية، والتعليم والشوراع؟ أنا أفضل الخيار الثاني؟ وهنا يبقى السؤال: ما هو موقف المجتمع الإسرائيلي؟.

(٩) المسؤول السابق عن مداخل الدولة. عن "ذي ماركر"

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

بطاقة ملكية تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل

صراع المعسكرات على أشدّه بانتظار المؤتمر القريب:

صراع على مواقع القوة والسيطرة في "ميرتس" يهدد وحدتها ومستقبلها!

رئيسة الحزب زهافا غالئون تسعى إلى إعادته إلى نهج "البرايميريز المفتوحة" وتهدد بتقديم استقالتها من الحزب كليا ونهائيا "إذا خسرت المعركة" خلال المؤتمر الوشيك
زعيم المعسكر المعارض إيلان غيلئون: "مناورة خسيصة تدل على عدم المسؤولية والأناية المفرطة"، ويؤكد: "سأبقى عضوا في ميرتس حتى في حال خسارتي خلال المؤتمر القادم!"
*** نشطاء في "ميرتس": "أفي غباي، بتصريحاته اليمينية المتتالية، يخلي لنا ساحة اليسار في إسرائيل بينما نحن مشغولون بحروبنا وصراعاتنا الداخلية"***

تسود حالة من الترقب والتوتر الشديدين في أوساط حركة "ميرتس" الإسرائيلية خاصة، وفي أوساط "اليسار الإسرائيلي" عامة، مع اقتراب موعد المؤتمر الخاص الذي ستعقده الحركة في نهاية شهر كانون الأول الجاري، بما سينطرح خلاله من قضايا تخص تنظيم الحركة ونهجها الفكري والسياسي وبما ستتمخض عن ذلك من نتائج، يرى كثيرون أنها "قد تعلن وفاة حركة ميرتس وزوالها عن الخارطة السياسية - الحزبية في إسرائيل".

وتتعمق حالة القلق والتوتر هذه خاصة، حيال ما تتخذه الصراعات الداخلية الدائرة في هذه الحركة من أشكال تتميز بالعدائية والحدة الكبيرتين، فتفاقت وظهرت بصورة جلية خلال الأشهر الأخيرة وخلال المؤتمر الأخير الذي عقدته الحركة في شهر أيلول الماضي، بشكل خاص.

فقد صوّتت أغلبية أعضاء المؤتمر، يوم ٢٠١٧/٩/١٧، إلى جانب اقتراح يقضي بتصريح ولاية رئيسة الحزب الحالية، عضو الكنيست السابقة زهافا غالئون، من خلال تكبير موعد الانتخابات لمنصب رئيس الحزب إلى شباط ٢٠١٨، بدلا من كانون الأول ٢٠١٨. لكن الاقتراح لم يحظ بالأغلبية اللازمة. حسب دستور الحزب، ليصبح قرارا نافذاً، إذ صوت إلى جانبه ٥٤٪ من أعضاء المؤتمر (وعارضه ٤٥/٥٥٪ منهم)، بينما كان يحتاج إلى أغلبية ٦٠٪ على الأقل ليصبح قرارا ساري المفعول.

وفيما اعتبر معارضو غالئون، الذي ينتظمون ضمن "معسكر إيلان غيلئون" أساساً، نتيجة تصويت أعضاء المؤتمر إشارة واضحة إلى رغبتهم في أن تنهي مهام منصبها وتتخلى عنه، رفضت غالئون ذلك مؤكدة أنها لن تستقيل بل ستنتظر ما سيتمخض عنه المؤتمر القادم (في نهاية كانون الأول الجاري).

ما حصل في مؤتمر "ميرتس" في أيلول الأخير لم يكن المرة الأولى التي يُطرح فيها هذا الموضوع على جدول الأعمال، فعلى خلفية التراجع الذي حصل في قوة "ميرتس" في انتخابات الكنيست الأخيرة (الكنيست الحالي، الـ٢٠، والتي جرت في آذار ٢٠١٥)، سواء من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها (تراجع بأكثر من ٧٠٠٠ صوت) أو من حيث عدد أعضاء الكنيست (تراجع من ستة مقاعد إلى خمسة)، واستعدادا للانتخابات المقبلة للكنيست، بادرت رابطة الحزب، غالئون، إلى محاولة لتغيير نظام طريقة الانتخابات التمهيدية (البرايميريز) لقائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست، وذلك بالانتقال من "برايميريز مغلقة" (بواسطة مؤتمر الحزب الذي يبلغ عدد أعضائه ألف شخص ويتم انتخابه مرة كل أربع سنوات) إلى "برايميريز مفتوحة" يشارك فيها جميع أعضاء الحزب المسجلين رسمياً (ويقدر عددهم بنحو ١٨ ألف شخص)، علما بأن هذه الطريقة الأخيرة (البرايميريز المفتوحة) كانت متبعة في هذا الحزب حتى العام ٢٠٠٨. لكن مؤتمر "ميرتس" الذي انعقد

في تموز ٢٠١٧ صوت، بأغلبية أعضائه، ضد هذا الاقتراح وأسقط المحاولة. في أعقاب هذا الرفض، أعلنت غالئون أنها مصرة على الدفع بهذا الاقتراح مرة أخرى وأكدت أنها ستطرحه على المؤتمر التالي للحزب للتصويت عليه وتبنيه، كما هددت بأنه "في حال رفض المؤتمر القادم تبني الاقتراح بالانتقال إلى برايميريز مفتوحة، سأستخلص الاستنتاجات الشخصية اللازمة"، في تلميح صريح إلى احتمال تقديم استقالتها من رئاسة الحزب، بل من عضويتها فيه أيضا.

على هذه الخلفية، التأم مؤتمر "ميرتس" في أيلول الماضي للتصويت على اقتراح تقصير ولاية غالئون في رئاسة الحزب، لكن الاقتراح لم يحظ بالأغلبية اللازمة دستوريا لجعله ساري المفعول، كما ذكرنا. وردا على ذلك، وفي إطار سعيها لتحقيق هدفها المعلن، بالانتقال إلى "برايميريز مفتوحة"، أقدمت زعيمة "ميرتس"، زهافا غالئون، على تقديم استقالتها من عضويتها في الكنيست (في ١٨ تشرين الأول الأخير) بغية "التركيز في مناصبي ومهامتي كرئيسة للحزب". وأعلنت، فور ذلك، أنها ستقدم استقالتها من الحزب كليا ونهائيا إذا "ما خسرت المعركة" ولم تنجح في تمرير برنامجها وتحقيق أهدافها خلال المؤتمر الوشيك الذي ستعقده الحركة في نهاية كانون الأول الجاري. وهو ما اعتبره إيلان غيلئون "مناورة خسيصة تدل على عدم المسؤولية والأناية المفرطة"، مؤكدا أنه سيبقى عضوا في "ميرتس" حتى في حال خسارته خلال المؤتمر القادم. وأضاف: "لم أكن أرغب في المنافسة على رئاسة الحزب أصلا، لكن زهافا غالئون هي التي اضطررتي إلى ذلك!" وقد نُقل في هذا السياق الحديث أن "رسائل وصلت إلى زهافا غالئون بأنها إذا ما تنازلت عن برنامجها بشأن «البرايميريز المفتوحة»، فسيتنازل غيلئون عن ترشيحه لمنصب رئيس الحزب.

صراع قد يكلف الحزب و«معسكر اليسار» ثمنا باهظا
يكتسي توقيت الصراع الحالي، المتجدد، بين المعسكرين المركزيين في "ميرتس"، بقيادة كل من زهافا غالئون وإيلان غيلئون، أهمية خاصة على ضوء نتائج استطلاعات الراي الجديدة التي تُنشر تباعا خلال الأشهر الأخيرة في إسرائيل، والتي تبين أن حركة "ميرتس" مرشحة لزيادة قوتها البرلمانية بصورة كبيرة نسبيا خلال الانتخابات القادمة للكنيست، من خمسة مقاعد (في الكنيست الحالي) إلى ثمانية مقاعد. وتعرّض تحليلات لنتائج هذه الاستطلاعات هذه الزيادة المتوقعة، بشكل أساس، إلى التصريحات الأخيرة التي أطلقها الزعيم الجديد لحزب "العمل" ("المعسكر الصهيوني")، أفي غباي، والتي تشدّ بهذا الحزب نحو اليمين، أكثر فاكثُر، في مختلف القضايا والمجالات المركزية، السياسية

«يساريون بلا كرامة»: الكل مشغول بالحروب الداخلية!

سياسية واجتماعية) في الفوز بموقع ضمن قائمة "ميرتس" الانتخابية لعدم انخراطهم في "المنافسة المعسكراتية"، تنقل الكاتبة ما يتناقله نشطاء وأعضاء "ميرتس"، فتقول: "يمكنكم أن تتسألوا أي ناشط في ميرتس عن كيفية التقدم والتدرج في سلم الحزب المكتظ بدرجة كبيرة، ليشرح لكم كيف أصبحت المعسكرات أداة التحليل ووسيلة الارتقاء المركزيين".

«إيديولوجية البرايميريز» و «الطغمة»!

تؤكد كاتبة التقرير أن الصراعات التي تعصف بحركة "ميرتس" الآن هي صراعات شخصية، صراعات على مواقع القوة والسيطرة، تخلو من أية نقاشات إيديولوجية!" وأن «الإيديولوجية الوحيدة السائدة في ميرتس اليوم هي طريقة البرايميريز» وتشير إلى أن بعض أعضاء إدارة ميرتس الذين حاولوا إثارة وطرح نقاشات إيديولوجية في جلسات الإدارة "تم إسكاتهم تماما! خلافات إيديولوجية"، ويؤكد أن «الخلافات الشخصية تتغلغل إلى جميع مفاصل الحياة والنشاط والقرارات في الحزب وتسيطر عليها». ومع ذلك، تنقل كاتبة التقرير عن إيلان غيلئون، العضو في «مبام» سابقا، قوله إن جل ما يهيمه ويشكل «مرجعيته الفكرية الاشتراكية»، هو «الفوارق الطبقيه، توزيع الموارد وخفض مستوى القلق الوجودي الذي يساور المواطنين في إسرائيل». ثم يوضح قائلاً: «إذا كان هنالك من يتحدث عن احتلال، فثمة في نظري احتلال متتور واحد هو: ضرورة (إعادة) احتلال دولة إسرائيل وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين - المواطنين». وفي سياق حديث له مع طلاب من قرية بيت جن الجليلية خلال زيارة قاموا بها إلى الكنيست، قال غيلئون «أي «كيف الهواء في المنزل والطعام في التلاجة أكثر أهمية بكثير، من خطر القنبلة النووية الإيرانية»، حين المعنى ذاته الذي كان يحرر عنه في نقده لرئيسة "ميرتس"، غالئون، وهو وصف توجهها بأنه «غزة تورتوز»، أي أنها «تفضل الفلسطينيين والقاعات مع الرئيس (أبو مازن) على شؤون بلديتها وناسها»!

أما زهافا غالئون، فتفسر من التوجهات «الطبقية، الاشتراكية» التي يحاول غيلئون شدّ «ميرتس» نحوها: «ميرتس لن تكون مبام، مصوتو مبام ماتوا

واختفوا ولا يمكن العثور عليهم إلا في المقابر. ثمة هنا صراع على توجيهين. هم يريدون ميرتس أكثر اشتراكية وأكثر انغلاقا، بينما أنا أريد ميرتس التي تتحدث عن إنهاء الاحتلال، عن مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان. فالنضال من أجل مجتمع عادل لا ينتهي بالنضال الاجتماعي - الاقتصادي فقط. يجب إنهاء الاحتلال وضمان مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان.»

وبينما تؤكد غالئون، أيضا، أن "ثمة هنا معركة قد تنتهي بموت ميرتس"، ترى أن "الحرب سببها رفض بعض الأشخاص التنازل عن القوة الهائلة التي يتمتعون بها في داخل الحزب. كل فهمهم هو المحافظة على ما لديهم من مناصب ووظائف ومفاتيح سيطرة" وتوضح: "النقاش الحقيقي هنا هو حول فتح صفوف الحزب سعيا إلى إنعاشه، وذلك من خلال انتخابات تمهيدية مفتوحة أمام الجميع، بمن في ذلك شخصيات وأوساط من خارج ميرتس نفسها. هذا يهدد النظام القديم في ميرتس، لأن أي تغيير يهدد مكائتهم ومواقعهم، ولذلك يحاولون عزلي وإقصائي!"

إعلان غيلئون، أيضا، يرى الخطر نفسه الذي يتهدد حركة "ميرتس" بمجملها، إذ يقول: "سيحرقون النادي (الحزب) كله في سعيهم المحموم لتشويه صورة غيلئون واسمه!" لكنه يؤكد أن معارضته لتغيير طريقة البرايميريز وجعلها انتخابات تمهيدية مفتوحة - كما تريد غالئون - سببها "أن أصحاب رؤوس الأموال والمقتردين فقط هم الذين سيستطيعون التنافس في مثل هذه الانتخابات، الفوز بها وغيرهم نتائج!"

من الدلائل التي تسوقها الكاتبة على حقيقة هذه الصراعات وكونها "شخصية على مواقع القوة والسيطرة" أن عدداً غير قليل من أعضاء "مؤتمر ميرتس"



زهافا غالئون.

والاجتماعية والاقتصادية.

فبينما تسعى زهافا غالئون إلى "فتح صفوف الحزب، بما يضمن انتعاشه ورفده بدماء جديدة"، من خلال تغيير طريقة الانتخابات الداخلية (البرايميريز) "طغمة" ومن بين الأقارب أعضاء المؤتمر: زوجة إيلان غيلئون وأبناؤه الأربعة؛ زوج زهافا غالئون وأحد أبنائها، إضافة إلى مستشارها الشخصي يسرائيل كوهن الذي "تجج" هو أيضا بضم ثلثثة من أفراد عائلته إلى عضوية المؤتمر؛ وكذلك أقرباء لأعضاء الكنيست تمار زانديبرغ، عيساوي فريج وميخايل روزين.

الاحتلال والفوارق الطبقيه والقائق الوجودي

يرى رئيس "ميرتس" السابق وعضو الكنيست والوزير السابق عنها، حاييم اورون، الذي أعلن دعمه لموقف زهافا غالئون، أن «مصيبة ميرتس الآن أن كل شيء فيها شخصي. كلها خلافات شخصية وصراعات قوة، بعيدا عن أية خلافات إيديولوجية». ويؤكد أن «الخلافات الشخصية تتغلغل إلى جميع مفاصل الحياة والنشاط والقرارات في الحزب وتسيطر عليها».

ومع ذلك، تنقل كاتبة التقرير عن إيلان غيلئون، العضو في «مبام» سابقا، قوله إن جل ما يهيمه ويشكل «مرجعيته الفكرية الاشتراكية»، هو «الفوارق الطبقيه، توزيع الموارد وخفض مستوى القلق الوجودي الذي يساور المواطنين في إسرائيل». ثم يوضح قائلاً: «إذا كان هنالك من يتحدث عن احتلال، فثمة في نظري احتلال متتور واحد هو: ضرورة (إعادة) احتلال دولة إسرائيل وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين - المواطنين». وفي سياق حديث له مع طلاب من قرية بيت جن الجليلية خلال زيارة قاموا بها إلى الكنيست، قال غيلئون «أي «كيف الهواء في المنزل والطعام في التلاجة أكثر أهمية بكثير، من خطر القنبلة النووية الإيرانية»، حين المعنى ذاته الذي كان يحرر عنه في نقده لرئيسة "ميرتس"، غالئون، وهو وصف توجهها بأنه «غزة تورتوز»، أي أنها «تفضل الفلسطينيين والقاعات مع الرئيس (أبو مازن) على شؤون بلديتها وناسها»!

أما زهافا غالئون، فتفسر من التوجهات «الطبقية، الاشتراكية» التي يحاول غيلئون شدّ «ميرتس» نحوها: «ميرتس لن تكون مبام، مصوتو مبام ماتوا واختفوا ولا يمكن العثور عليهم إلا في المقابر. ثمة هنا صراع على توجيهين. هم يريدون ميرتس أكثر اشتراكية وأكثر انغلاقا، بينما أنا أريد ميرتس التي تتحدث عن إنهاء الاحتلال، عن مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان. فالنضال من أجل مجتمع عادل لا ينتهي بالنضال الاجتماعي - الاقتصادي فقط. يجب إنهاء الاحتلال وضمان مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان.»

حزب صهيوني أم لا؟

في خضم الصراعات والنقاشات الشخصية المذكورة، كانت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قد تناقلت، في أواخر شهر تشرين الأول الأخير، نبأ نشره مراسل صحيفة «مكور ريشون» اليمينية، يشاي فريدمان، لكنه لم يحظ باهتمام كبير وواسع ولم يثر ما كان متوقعا من الأصداء والتفاعلات. فقد نشرت الصحيفة المذكورة أن «حزب ميرتس أسقط كلمة صهيوني من برنامجه، وفق ما أكدته مصادر رسمية في الحزب»!

ونقل مراسل الصحيفة عن الناطقة بلسان حركة «ميرتس»، ماي أوسبي، قولها إنه «في ميرتس أعضاء صهيونيون وغير صهيونيين، ولذلك فهي لا تستطيع تعريف نفسها بأنها حزب صهيوني».

وردا على هذا النشر، أصدرت رئيسة «ميرتس»، زهافا غالئون، بيانا خاصا



زهافا غالئون.

وفي الوسط، يتذمر أعضاء في "ميرتس" من أن هذا الصراع بين المعسكرين، والذي يتخذ أشكالا وتعبيرات حادة جدا، "يضّر بالحزب نفسه وبمعسكر اليسار كله وسيكلفهما ثمنا باهظا، سينعكس في نتائج الانتخابات المقبلة بالتأكيد". وقد عقب بعض نشطاء "ميرتس" على ذلك بالقول إن "أفي غباي يخلي لنا ساحة اليسار في إسرائيل، بينما نحن مشغولون بحروبنا وصراعاتنا الداخلية"!

«يساريون بلا كرامة»: الكل مشغول بالحروب الداخلية!

رفضت فيه «باشمئزاز الانداع بأن حركة ميرتس أسقطت الصهيونية من برنامجها»، وأكدت: «ميرتس حزب صهيوني، حزب إسرائيلي فيه أعضاء يهود وعرب، ولن يتخلى عن ذلك أبدا». وأوضحت غالئون أن «ميرتس تؤكد في برنامجها على الدوام أنها تعمل بروح القيم الصهيونية. لم يرد في برنامج ميرتس، من قبل، أنها حزب صهيوني، لأننا - ببساطة - لم نر أية حاجة لكتابة وتأكيد المصطلح ضمنا. ميرتس أحد الأحزاب القليلة جدا التي تنشر برنامجها الانتخابي قبل كل انتخابات، ولم يكن ثمة أي خلاف من قبل حول هويتنا الصهيونية».

وأضافت غالئون: «نحن نؤمن بأن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وجميع مواطنيها. فقد ورد في «وثيقة الاستقلال» أن «دولة إسرائيل تضمن المساواة الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين، العرق أو الجنس»، وهي الجملة التي تجسد مفهوم الصهيونية، كما نراه في ميرتس -التي تلعب إلى بناء مجتمع راق يحمي حقوق الإنسان ويدعم حق تقرير المصير للشعب اليهودي، كما حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة خاصة به أيضا».

وقالت غالئون: «نحن لا نخضع لاختبارات الإخلاص التي تضعها صحيفة «مكور ريشون» والذين يقفون خلفها. نحن صهيونيون وطنيون ليس أقل من أي شخص آخر. إنها محاولة لظهن بشرعية اليسار».

والفكرة ذاتها، أيضا، عبر عنها عضو الكنيست موسي راڤ (الذي حل مكان غالئون بعد استقالتها من الكنيست مؤخرا)، فقال إن «ميرتس لم تعترف نفسها بنص مكتوب في برنامجها، من قبل، بأنها حركة صهيونية». وأضاف: «أنا شخصيا صهيوني واليهود أعضاء ميرتس صهيونيون، لكن هنالك في ميرتس أعضاء عرب أيضا لا يمكن أن يكونوا صهيونيين ولا يمكن أن يعترفوا أنفسهم كذلك».

لكن مراسل الصحيفة عاد وحاول تخفيف ادعاءات غالئون وراز فاستذكر أن «برامج ميرتس في الماضي غير البعيد أكدت، صراحة، الرؤية الصهيونية بحقيقة أن «ميرتس تمثل الصهيونية الإنسانية»، كما هو بين في برنامجها حتى العام ٢٠٠٩».

من جهته، عبر عضو الكنيست إيلان غيلئون عن «غضب عارم» على تصريحات زملائه في قيادة "ميرتس"، مؤكدا أنه «لا علم لديّ بأية تغييرات في برنامج ميرتس ولا أنكر أن أحدا قد ناقش الأمر أو طرحه للنقاش». وأضاف غيلئون: «يمكن لهؤلاء أن يصروا على أن ميرتس هي حزب غير صهيوني، لكن الأمر أشبه بالقول إن حزب «البيت اليهودي» هو حزب علماني، لمجرد أن فيه أعضاء علمانيين غير متدينين»!

وقال غيلئون إن «ميرتس» تأسست من اتحاد ثلاثة أحزاب (مبام، شينيوي وراتس) «تقوم كلها على العقيدة الصهيونية وتبنيانها» وإن هذا الاتحاد، بالتالي، «هو اتحاد صهيوني اشتراكي، فيه أيضا أعضاء عرب ويهود غير صهيونيين»، وختم: «كان شعارنا ولا يزال، للصهيونية، للاشتراكية ولأخوة الشعوب»!

وعبر أفشالوم فيلان، أحد قادة «ميرتس» وعضو الكنيست السابق عنها، عن موقف مماثل فرفض «أي حديث عن أن ميرتس لم يعد حزبا صهيونيا»، وقال: «نحن أحد تيارات الحركة الصهيونية، نشطنا وننشط في مجال الاستيطان، في مؤسسات الحركة الصهيونية ونحن جزء لا يتجزأ من المنظومة الصهيونية»، وأكد فيلان أن «أية محاولة لصباغة برنامج ميرتس بدون هويتها الصهيونية ستبوء بالفشل».



شركة "طيفع" للأدوية حصلت على مليارات بتسهيلات ضريبية لضمان آلاف فرص العمل!

شركة الأدوية العالمية تنفض التزاماتها في السنوات الثلاث الأخيرة، وتفصل أكثر من ٢٥٠٠ عامل*الأزمة في "طيفع" ستعكس سلبا وبشكل ملموس على الصادرات الصناعية، بينما تأثيرها هامشي جدا على البطالة وعلى مداخل الضريبة*

وتعد شركة "طيفع" من أكبر الشركات الاحتكارية في إسرائيل، ولهذا فإن التخوفات هي من تأثير أي أزمة تتعرض لها شركة "طيفع"، منها ما كان في منتصف العام الماضي ٢٠١٦. إذ جاء في تقرير لصحيفة «كالكايست» أن شركة «طيفع» كانت ضمن ١٠ شركات سيطرت على ٥١٪ من الصادرات الإسرائيلية. وقال التقرير ذاته إن المشكلة كامنة في حقيقة أن كل الصادرات محصورة في عدد قليل من الشركات، ما يعني أن أي تغيير لدى أي واحدة من هذه الشركات، من شأنه أن يثير هزة عنيفة في قطاع الصادرات كله، ومن الممكن أن نخنن فقط ما سيجري لكل الاقتصاد، إذا ما واجهت شركة «طيفع» للأدوية تغييرا سلبيا، في تعامل مديرية الصناعة في العام الجاري، ولكن إلى جانب من صعوبات أمام تسويق أدويتها في الولايات المتحدة الأميركية. وقد بين تقرير معهد الصادرات الإسرائيلي عن العام الماضي ٢٠١٦ أن تراجع صادرات البضائع ناجم عن تراجع في صادرات عدد من الشركات، من بينها شركة «طيفع».

المحللون يحذرون

ويحذر المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة "ذي ماركر"، من أن قرار شركة "طيفع" قد يكون بداية لما هو أكبر لاحقا، على صعيد موجات أخرى من فصل العمال. وقال إن قرار الشركة إغلاق قسم من نشاطها الاقتصادي في إسرائيل ناجم من كلفة الإنتاج العالية، مقارنة مع مواقع أخرى في العالم، وللشركة ثلاثة مراكز إنتاج أساسية في إسرائيل؛ مصنع في شمال صحراء النقب، ويعمل فيه ١١٥٠ عمالا، ومصنع متعدد التخصصات في القدس يعمل فيه ١١٠٠ عامل، ومصنع في مدينة كفار سابا، شمال منطقة تل أبيب، ويعمل فيه ١٢٥٠ عمالا. وهذه إضافة إلى مرافق عمل أخرى، من بينها في كريات شمونة، في أقصى الشمال، ويعمل فيه مئات العاملين.

وهذا ما يقلق عمليا الأوساط الاقتصادية الرسمية، لأن فصل ١٧٠٠ عامل سيكون في المناطق الضعيفة اقتصاديا. وفي المصانع التي حصلت عنها "طيفع" على امتيازات ضريبية ضخمة، بسبب موقعها الجغرافي.

ويقول المحلل أدريان فيلوت، في مقال له في صحيفة كالكايلست" الاقتصادية التابعة لصحيفة "يديעות أchronوت"، إن تصفية نصف نشاط شركة "طيفع" في إسرائيل سيقتي آثار جرح واضح ومؤلم في الصادرات الإسرائيلية، وسيضرب الاسم العالمي للاقتصاد الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا، فإن آثار الإجراءات الحادة التي أعلنتها الشركة على معدلات البطالة في إسرائيل صغير جدا، بل هامشي، كما أن التأثير السلبي على مداخل الضريبة سيكون هامشيا أيضا، لأن الضرر الكبير سيكون في حجم الصادرات.

ويقول فيلوت إن شركة "طيفع" هي من أضخم الشركات المصدرة في إسرائيل، وحسب معطيات العام ٢٠١٦، شكل فرع الأدوية ما نسبته ١٦٪ من إجمالي صادرات الصناعات الإسرائيلية، وشركة "طيفع" ذاتها" مسؤولة عن ٧٢٪ من صادرات الأدوية، وهذا يعكس مستوى الاحتكارية في الصادرات الإسرائيلية. فإذا كان حجم صادرات الشركات العشر الكبرى في العام ٢٠٠٧، يساوي ٣٣٪ من إجمالي الصادرات، فقد ارتفعت هذه النسبة في العام ٢٠١٤ إلى ٥٠٪.

واستنادا إلى ما يقوله فيلوت، فإن وقف نصف نشاطات "طيفع" سيعني عمليا خفضا مستقبليا بنسبة تتجاوز ٥٪ من إجمالي صادرات البضائع، و٣٪ من إجمالي الصادرات ككل. ويقول فيلوت إنه بموجب

تقارير دائرة الاحصاء المركزية الصادرة في الاسبوع الماضي، بدأت الأزمة في "طيفع" تعكس منذ الآن على حجم الصادرات. وحسب تلك المعطيات، فإن صادرات التقنيات العالية وبمضنها الأدوية، التي تشكل نصف إجمالي الصادرات الصناعية، تراجع في الأشهر الثلاثة من أيلول إلى تشرين الثاني بما نسبته ٢٢٫٢٪ بمعدل شهري، بينما تراجع قطاع الأدوية وحده بمعدل سنوي يقارب ٤٠٪. وبنسبة ٤٪ بمعدل شهري، في الأشهر الثلاثة المذكورة.

ويحذر فيلوت من أن هذا التراجع في الصادرات من شأنه أن يشكل خطرا على الازدهار الذي بدأت تلمسه الصادرات الصناعية في العام الجاري، ولكن إلى جانب الانعكاسات السلبية على الصادرات، من المهم النظر إلى جوانب أخرى في الاقتصاد، وأولها سمعة إسرائيل في الأسواق العالمية، إذ أن شركة "طيفع" على وجه الخصوص من أكبر الشركات التي تضيف على الاقتصاد الإسرائيلي "هبة" بحسب تعبير المحلل فيلوت، وهذا بعد ذاته يساهم في جذب المستثمرين للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي مسألة البطالة بالذات، حسب فيلوت، فإن البطالة في إسرائيل غير قائمة عمليا بمفهوم آفة البطالة عالميا، ولكنها تبقى قضية تقلق الاقتصاد الإسرائيلي، ولذا فإننا لن نجد تأثيرا ملموسا على نسبة البطالة، نظرا لعدد العمال المفصولين، من حجم عدد العاملين ككل في الاقتصاد الإسرائيلي. ويقول فيلوت إنه إذا وصل عدد المفصولين مع موجات أخرى إلى نحو ٣٣٠٠ عامل، فإن البطالة سترتفع من ٤٫٢٪ حاليا إلى ٤٫٣٪ مستقبلا، وهذه ليست نسبة يمكن أن تثير قلقا جديا. ورغم ذلك، أعلنت الحكومة أنها ستقدم مساعدات للعامل المفصولين، عدا مخصصات البطالة التي يستحقونها، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل مؤقتة لهم، إن لم يملئين خذروا من أنه في حال تم فصل خبراء كبار، أو عدد من ذوي المؤهلات العالية في مجال صناعة الأدوية، فإن فرص استيعابهم في أماكن أخرى في البلاد، بموجب تخصصاتهم، ستكون ضئيلة.

وبشأن العاملين، يقول المحلل غاي رولنيك، في مقال له في صحيفة "ذي ماركر"، إن اتحاد النقابات والسياسيين يصرخون الآن من على الأسطح، قائلين إنه لا يمكن التخلي عن عمل "طيفع"، وسيحملون الذنب كله لإدارة الشركة الفاشلة، التي تلقت كل هذا الكم من الامتيازات الضريبية. ولكن ما من شخص معني بالنظر إلى الواقع؛ فالنهج القائم في سوق العمل، الذي انتجته حكومات إسرائيل بالتعاون مع اتحاد النقابات، لا يعرف كيف يتم تقديم حلول للعاملين، أمام واقع التحديات في سوق العمل.

وتابع رولنيك قائلا إنه إذا لم ينتقل نهج الدفاع عن العاملين، من خلال تأهيل العاملين لأعمال أخرى، كما يجري حاليا في شمال أوروبا، فإن العاملين سيقتون في اطار البطالة بقدر أكبر، كما هو الحال في جنوب أوروبا. وكما كل المحللين، يقول فيلوت أيضا إن تأثير الأزمة في "طيفع" على مداخل الضرائب سيكون هامشيا جدا، نظرا لكون "طيفع" تدفع مبالغ هامشية قياسا بدورتها المالية. ففي العام ٢٠١٥ دفعت "طيفع" ضرائب بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل، وهذا أقل بنحو ٢٠٠ مليون دولار من الضرائب المستحقة على شركة تبلغ دورتها المالية عالميا عشرات مليارات الدولارات سنويا، إن لم يكن أكثر. ما يعني أن ما دفعته "طيفع"، في ذلك العام، كان يساوي ٠٫٢٪ من إجمالي مداخل خزينة الضرائب الإسرائيلية، و١٪ من إجمالي الضرائب التي دفعتها الشركات.

تقرير الفقر الرسمي الصادر عن العام ٢٠١٦

ارتفاع نسبة الفقر في إسرائيل وتعمقه لدى العرب

الفقر يتزاح على مستوى العائلات والأفراد، إلا أنه يرتفع على مستوى الأفراد، وبشكل طفيف بين الحريديم - من ٤٤٫٦٪ إلى ٤٥٫١٪*مؤشر عمق الفقر: المخصصات الاجتماعية "تنفذ" ربا ٦٪ من العائلات العربية و٤٦٫٥٪ من العائلات اليهودية*الفقر بين العرب يبقى الأعلى ٥٢٫٢٪ على الرغم من التراجع الكبير في معدل الولادات وعدد أفراد الأسرة*نسبة الفقر بين اليهود ١٤٫٣٪ وبين اليهود من دون الحريديم في حدود ٨٪*

قراءة وتحليل برهوم جرابسي:

أظهر تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) هذا الشهر، عن العام الماضي ٢٠١٦، أن الفقر سجل ارتفاعا طفيفا على مستوى الأفراد وتراجعا في عدد الأفراد، مقارنة مع نسبته في العام الذي سبق، ٢٠١٥. مما يدل على أن الفقر بات أكثر في العائلات كثيرة الاولاد، إلا أن الفقر بقي أكثر عمقا بين العرب، ففي حين "انقذت" المخصصات الاجتماعية قبل سنوات قليلة ١١٪ من العائلات العربية، فقد هبطت النسبة في ٢٠١٦ إلى ٦٫١٪، في حين أن المخصصات ذاتها "انقذت" ٤٦٫٥٪ من العائلات اليهودية.

وحسب تقرير الفقر ذاته، فقد بلغ عدد الذين كانوا تحت خط الفقر في العام الماضي ١٫٨٠٩ مليون نسمة، من بينهم ٣٩٪ من العرب، في حين أن نسبتهم وفق التقرير الذي يستند على تعداد سكاني يشمل القدس والجولان المحتملين، ٢١٪ من السكان. كذلك قال التقرير، إن عدد الأطفال الفقراء وحدهم بلغ ٨٤٣ ألف طفل، وعدد العائلات الفقيرة بلغ ٤٢٣ ألف عائلة.

خط الفقر

رفعت مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر للعام الماضي بما يزيد عن نسبة ٣٫٨٪، مقارنة مع العام ٢٠١٥، بعد الأخذ بالحسيان سلسلة من ارتفاع الأسعار وكلفة الحياة، رغم أن التضخم المالي سجل في العام الماضي ٢٠١٥ نسبة "سلبية"، ٠٫٢٪.

وفي عرضنا لخط الفقر، أجريننا حساب الدولار هنا على أساس أن سعره التبادلي هو ٣٫٧ شيكل للدولار، في نهاية العام ٢٠١٦، وقال تقرير الفقر إن خط الفقر بالنسبة للفرد الواحد، ٣٢٦٠ شيكلا (٨٨١ دولار)، أما بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر بات ٥٢١٦ شيكلا (١٤٠٧ دولار)، وثلاثة أشخاص ٦٩١١ شيكلا (١٨٦٧ دولار)، وأربعة أشخاص ٨٣٤٥ شيكلا (٢٢٥٥ دولار)، وخمسة أشخاص ٩٧٧٩ شيكلا (٢٦٤٣ دولار)، وستة أشخاص ١١٠٨٥ شيكلا (٢٩٩٥ دولار)، وسبعة أشخاص ١٢٣٨٧ شيكلا (٣٣٤٨ دولار)، وثمانية أشخاص ١٣٥٦٠ شيكلا (٣٦٦٤ دولار)، وتسعة أشخاص ١٤١٥٠ شيكلا (٣٩٤٧ دولار).

الفقر العام وبين العرب

وقال التقرير إن الفقر بين الجمهور العام ارتفع من ٢١٫٧٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٢٢٪ في العام الماضي ٢٠١٦، إلا أنه هبط على مستوى العائلات، من ١٩٫٦٪ في العام ٢٠١٥ إلى ١٨٫٦٪ في العام الماضي ٢٠١٦، وعلى مستوى الشرائح، هبط الفقر بين العائلات اليهودية من ١٣٫٨٪ في العام قبل الماضي إلى ١٣٫٣٪ في العام الماضي، بيد أن الفقر بين عائلات الحريديم وحدهم ارتفع من ٤٤٫٦٪ إلى ٤٥٫١٪، ما يؤكد أن الفقر بات يتركز أكثر في العائلات كثيرة الاولاد.

وعلى أساس هذه النسب، واستنادا إلى تقرير أن وعلى الحريديم يشكلون حوالي ١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، فإن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم باتت في حدود ٨٪، وهي قريبة جدا من نسبة الفقر في الدول المتطورة. ويشار إلى أن "الحريديم" يتميزون بكثرة الأولاد في العائلة الواحدة، إذ يصل معدل الولادات لأم الواحدة ٧ ولادات، مقابل ٣٫٤ ولادة للأم العربية الواحدة.

أما بين العرب، ولأول مرة منذ أربع سنوات، أعلنت مؤسسة الضمان الاجتماعي أنها "تجحت" في شمل شريحة من بلدات النقب في الجنوب، الذين يقدر تعدادهم بنحو ٢٣٠ ألف نسمة، وهم يشكلون ما نسبته ١٥٫٣٪ من إجمالي فلسطينيي الداخل، من دون القدس ومرتفعات الجولان سكانها بفعل قانون الضم الاحتلالي.

وكانت مؤسسة الضمان قد امتنعت، منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٥، عن إجراء استطلاع لأوضاع الفقر في البلدات العربية في النقب، بزعم عدم قدرتها على حصر شريحة نموذجية، بينما "تجحت" في هذا في تقريرها عن العام ٢٠١٦. إلا أنه من الجدير ذكره أن قرابة ٤٠٪ من أهالي النقب يعيشون في بلدات ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بوجودها على الأرض، وهذه البلدات، المحرومة من كافة البنى التحتية والمرافق الحياتية الأساسية، تسجل فيها أعلى نسبة للفقر في البلاد على الإطلاق، كما تبقى نسبة الفقر بين عرب النقب عامة هي الأعلى.

وبموجب تقرير الفقر، سجل الفقر هبوطا لكنه ازداد عمقا، فقد هبط الفقر على مستوى الأفراد من ٥٤٫٨٪ إلى ٥٢٫٢٪، وعلى مستوى العائلات، هبطت النسبة من ٣٢٫٣٪ إلى ٢٩٫٤٪، وهبطت بين الأطفال من ٦٥٫٢٪ إلى ٦٢٪ في العام الماضي ٢٠١٦. وقد يكون هذا التراجع متأثرا برفع الحد الأدنى من الأجر وبرفع طفيف لمخصصات الاولاد التي تلقاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما.

عمق الفقر

كل النسب النهائية التي يرتكز عليها تقرير الفقر هي بعد دفع المخصصات الاجتماعية، على مختلف أنواعها، من مخصصات اولاد وبطالة وضمآن دخل ومخصصات شيوخة ومخصصات الإعاقات الجسدية، وهي عادة ما تكون بمستوى واحد لكل المواطنين، والفارق في مخصصات الشيوخة يعود إلى عدد سنوات العمل المنظم. وهذا

مقياس لا يخدم المسنين العرب، الذين كانوا، في غالبيتهم، محرومين من العمل المنظم في سنوات مضت. ويقول التقرير إن نسبة الفقر العامة على مستوى العائلات بلغ ما يلامس ٢٩٪، وبعد دفع المخصصات هبطت إلى ١٨٫٦٪. أي أن المخصصات رفعت قرابة ٣٦٪ من العائلات الفقيرة إلى ما فوق خط الفقر، ولكنها على أرض الواقع ما تزال في دائرة الفقر.

ويرى التقرير أن ٢٤٫٨٪ من العائلات اليهودية هي عائلات تحت خط الفقر، قبل دفع المخصصات، في حين أن نسبة عائلات الحريديم الفقيرة، قبل المخصصات، بلغت ٥٨٫٧٪؛ ما يعني أن نسبة العائلات اليهودية غير الحريديم، التي هي في دائرة الفقر قبل المخصصات، بلغت ١٧٫٩٪. أما بين العرب، فإن نسبة العائلات الفقيرة قبل دفع المخصصات بلغت ٥٢٫٧٪.

ورائنا حسب التقرير، إنه بعد دفع المخصصات، تم رفع ٤٦٫٥٪ من العائلات اليهودية إلى ما فوق نسبة الفقر، وبين الحريديم وحدهم، "انقذت" المخصصات (٢٣٪). أما بين العرب، فقد "انقذت" المخصصات الاجتماعية (٦٫١٪ من العائلات الفقيرة ورفعتها إلى ما فوق خط الفقر.

وحسب التقرير، فمن عام إلى آخر يخف عمق الفقر بين العائلات اليهودية، ويزداد استفحالا بين العرب. ففي العام ٢٠١٥، "إنقاذ" ٤٤٫٥٪ من العائلات اليهودية، مقابل ٤٦٫٥٪ في العام ٢٠١٦. أما بين العرب، فقد رفعت المخصصات الاجتماعية في العام ٢٠١٤ ما نسبته ٨٪ من العائلات الفقيرة، وفي العام ٢٠١٥ نسبة ٧٫٣٪، لتبسط النسبة في العام الماضي إلى (٦٫١٪). وكما ذكر، فإن الفقر المدقع لدى العرب ما زال عميقا جدا، على الرغم من عدة عوامل.

الفقر من دون القدس المحتلة

وكما في التقارير السابقة، تضمن التقرير الحالي جدولاً للفقر العام من دون القدس الشرقية المحتلة. ويظهر من النسب التي نشرت، وبعد احتسابها بأعداد الفقراء بشكل عام وتقدير عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة بأكثر من ٢٢٠ ألف نسمة، أنه تم احتساب الفقر بينهم بموجب النسب المعلنة بين العرب بشكل عام. وهذا مما لا شك فيه احتساب تقديري، نظرا إلى أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في القدس المحتلة هي أقرب إلى الأوضاع في صحراء النقب، حيث نسب الفقر أعلى بكثير من المناطق الأخرى.

وهكذا، فمن دون القدس، تبسط نسبة الفقر العامة بين العائلات من ١٨٫٦٪ إلى ١٧٫٩٪، وبين الأفراد من ٢٢٪ إلى ٢٠٫٥٪. وعلى أساس هذه النسب، وعلى اعتبار أن أهالي القدس الشرقية المحتلة بلغ عددهم مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦ حوالي ٣٢٠ ألف نسمة وشكلوا ما نسبته ٣٫٨٪ من إجمالي تعداد السكان الرسمي في إسرائيل، بفعل قانون الضم المرفوض عالميا، فإن نسبة الفقر على مستوى السكان الفلسطينيين بلغت ٤٠٪، وهذا يعني أنها أقل من نسبة الفقر بين فلسطينيي الداخل.

تقرير الفقر البديل

وأصدرت جمعية "تنيت" (نطاء) تقريرها السنوي، الذي تطلق عليه اسم "تقرير الفقر البديل"، والذي أظهر أن تقرير الفقر غيب ٧٠٠ ألف مواطن هي في دائرة الفقر، وهذه جمعية تشكل النسبة الأعلى لـ ١٨٠ جمعية تقدم مساعدات غذائية ووجبات ساخنة للعائلات الجوعى.

وقالت الجمعية إن نسبة الفقر في إسرائيل هي ٢٩٪، وليس ٢٢٪، كما ظهر في تقرير الرسمي، وهي النسبة نفسها التي وردت في تقرير الجمعية ذاتها. ولكن إذا عدنا إلى التقرير الرسمي، فسند أن نسبة الفقر الحقيقية هي ٢٩٪ فعلا، وتهبط إلى ٢٢٪ بعد دفع المخصصات الاجتماعية، التي ترفع الفقراء قليلا عن خط الفقر، ليخرجوا رسميا من دائرة الفقر، بينما هم يعيشونه في واقع الأمر. واستنادا إلى تقرير الجمعية، فقد بلغ عدد الفقراء في العام الماضي ٢٫٥ مليون نسمة، وليس ١٫٨ مليون، كما ورد في التقرير الرسمي.

وتقول "تنيت" إن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتمد في تقريرها على طريقة احتساب قائمة في الدول المتطورة، بمعنى احتساب مداخل العائلات، على أساس استطلاع واسع النطاق، بينما تتبع "تنيت" حسابا آخر يأخذ سلسلة من الاحتياجات الحياتية، وعلى أساسها تتوصل إلى استنتاجاتها.

وقالت "تنيت" إن ٤٨٪ من الذين تم استطلاعهم كانوا من انقطاع التيار الكهربائي في بيوتهم، بسبب التأخر في تسديد الالتزامات، وإن ٤٨٪ اضطروا إلى تقليص وجباتهم الغذائية بسبب الصعوبات المالية التي يعيشونها. كما تنازل ٥٠٪ عن علاجات طبية، بسبب ضيق الحال أيضا، وقال ٤٦٪ إنهم لم يسعوا إلى زيادة تحصيلهم العلمي، بسبب عدم القدرة على تسديد الأقساط وعدم القدرة على التفرغ للدراسة على حساب العمل.

كما يقول التقرير إن ٤٧٪ من الذين تم استطلاعهم قالوا إنهم كانوا في ما مضى ضمن الشرائح الوسطى، وساءت أوضاعهم الاقتصادية، وتدهوروا إلى دائرة الفقر، وقال ٦٣٪ من بين هذه الشريحة إن السبب هو تدني مستوى رواتبهم و٦٤٪ إنهم لا يحصلون على حقوق اجتماعية، فيما قال ٧٧٪ من الشريحة ذاتها إنهم يفتقرون إلى الانضام في وجباتهم الغذائية من حين إلى آخر، نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية.

الحراك الشعبي ضد الفساد ما يزال محدودا وحسابات نتنياهو قد يقبلها ترامب!

***بعد مرور أقل من شهرين على بدء الدورة البرلمانية الشتوية باتت حسابات التوجه لانتخابات مبكرة أقوى من استمرار عمل الحكومة حتى انتهاء ولايتها القانونية**
*** المحفز الأساس لنتنياهو: إبعاد احتمال التوصية بتقديم لائحة اتهام ضده * الذريعة: عدم وجود انسجام في حكومته * الورقة الراحبة التي سيلوح بها نتنياهو: تصريح ترامب بشأن القدس***



من تظاهره ضد فساد حكومة نتنياهو في تل ابيب حديثا.

الانتخابية، فهو تصرّح الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يعترف بالقدس عاصمة للإحتلال الإسرائيلي، فهذا تصرّح بحسب إنجاز سياسي يحتكره بنيامين نتنياهو دون سواه. وهو يعزز قوته في معسكر اليمين الاستيطاني المتطرف، الصوت الأعلى في الساحة السياسية، ويؤثر على أجواء اليمين ككل. ولدى هؤلاء، فإن إنجازا سياسيا كهذا يغطي على قضايا الفساد التي تلاحق نتنياهو طيلة الوقت.

التوقيت الأخير لخوض الانتخابات

جرت العادة أن تجري الانتخابات في موعد لا يقل عن ٥ أشهر من يوم الإعلان عنها. وكل الانتخابات الإسرائيلية جرت إما في النصف الأول من العام، أو في الخريف، بعد انتهاء الأعياد العبرية. وتتجنب الحلبة السياسية إجراء انتخابات في شهري الصيف، الذين تكثُر فيهما العطل والسفر إلى الخارج. وعلى هذا الأساس، فإذا أراد نتنياهو إجراء انتخابات مبكرة، فإنه قد يقدم عليها لتكون حتى نهاية شهر حزيران المقبل، ما يعني أن يعلن عن حل حكومته حتى نهاية الشهر الأول من العام المقبل. وفي هذه الحالة تسقط حسابات نتنياهو بأن يبيس الذكرى السبعين لقيام إسرائيل وهو رئيس حكومة كامل ولايته، وليس في ظل معركة انتخابات.

أما الاحتمال الآخر، فهو أن تقرر الحكومة إجراء الانتخابات البرلمانية في خريف العام المقبل، على أن يتم تأجيل الانتخابات للمجالس البلدية. كما جرى في العام ١٩٨٨، حينما تم تأجيل الانتخابات البلدية إلى بدايات العام ١٩٨٩. ولكن إبعاد الانتخابات إلى خريف ٢٠١٨، سيعني إعادة الحسابات من جديد، على أساس الربح والخسارة الحزبية.

على الرغم من أنه في كل واحدة من الأزمت التي ظهرت في الأسابيع الأخيرة، تجاوزها الائتلاف، وظهر متماسكا في الكنيست. فهذا ما جرى في قانون "التوصيات" السابق ذكره، وهذا أيضا ما جرى في مسألة القانون لتشديد مسألة اغلاق الحوانيت في أيام السبت، الذي تم تحت ضغط كتلتي "الحريديم"، "يهדות هتوراة" بالذات، وأيضا "شاس".

وينتصص القانون من صلاحية المجالس البلدية والمقروية بأن تسن قوانين بلدية تجيز فتح بعض الحوانيت والمرافق التجارية أيام السبت، إذ أن القانون الجديد، الذي تم إقراره بالقراءة الأولى، يمنح وزير الداخلية حق الاعتراض عليه، باستثناء القوانين البلدية التي باتت قائمة، وأكبرها في تل ابيب، فهذا القانون يفرض مزيدا من الكراه الديني، وقد تحفظت عليه كتلة "كولانو" بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، واعترضت عليه كليا كتلة "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفغدور لبيرمان، إلا أنه أقر بالقراءة الأولى في الكنيست في نهاية المطاف بتأييد الكتلتين، وهو قيد الاعداد للقراءة النهائية.

وعلى الرغم من ذلك، طالت قائمة القوانين ومشاريع القوانين التي يدور حولها خلاف. فمثلا، قانون "القومية" ما زال عالقا، على الرغم من أحاديث في أروقة الكنيست عن أن كتلت "الحريديم" على استعداد لتجاوز اعتراضها على بنود في القانون، مقابل ضمان عدد من قوانين الإكراه الديني. وهذه القلاقل قد تجعل نتنياهو يدعي بأن الائتلاف لا يعمل بشكل منسجم، ما يعيق حركة الحكومة، رغم أن وزراء من أحزاب مشاركة يقولون، في مقابلات صحفية، إن الحكومة قادرة على الاستمرار. ومن بينهم، وزير الزراعة، المستوطن أوري أريئيل، ووزير المالية موشيه كحلون وغيرهما.

أما الورقة الأكبر التي بيد نتنياهو، وعلى أساسها يستطيع خوض المعركة

فنفسها وتوجه إلى انتخابات مبكرة، خاصة وأن المعارضة البرلمانية تظهر في أضعف حالاتها.

حسابات الانتخابات المبكرة قد تتبدل

في عدد "المشهد الإسرائيلي"، يوم ٧ تشرين الثاني الماضي، الذي تم فيه استعراض الدورة الشتوية البرلمانية، مع بداية أعمالها؛ كنا قد استعرضنا الحسابات الحزبية والسياسية، التي قد تدفع نحو انتخابات مبكرة والحسابات التي تمنع مثل هذه الانتخابات، وتسمح ببقاء الحكومة إلى ما بعد العام ٢٠١٨. ولكن الميل كان في حينه إلى أن حسابات بقاء الحكومة أقوى، إلا إذا نشأت ظروف جديدة.

وبالإمكان القول إن طرفا جديدة كهذه بالفعل قد نشأت، خلال الشهرين الأولين من الدورة الشتوية، كانت كافية لإعادة النظر في حسابات ذات السؤال: مدى احتمالية إجراء انتخابات برلمانية مبكرة؟، وقيل في حينه، إن ما يدعم عدم الذهاب إلى انتخابات مبكرة أن الائتلاف يظهر متماسكا، رغم الخلافات الداخلية فيه، وأنه يحقق إنجازات على صعيد أجندته اليمينية المتشددة، سياسيا واقتصاديا، فيما الأحزاب المشاركة في الحكومة، وخاصة الحريديم، يحققون أيضا إنجازات على مستوى متطلباتهم لجمهورهم. وقد تعلم اليمين الاستيطاني من تجربتين، في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩، حينما أسقط حكومة الليكود وخسر الشراكة في الحكومة، وهو ليس معنيا بتكرار التجربة، طالما أنه يحقق مكاسب على الأرض.

كذلك فإن كل استطلاعات الرأي تشير إلى أن كل الأحزاب والكتل المشاركة في الحكومة الحالية، ما عدا تحالف "البيت اليهودي"، ستفقد شيئا من قوتها البرلمانية، أو قد تحافظ عليها. وقد يكون "الليكود" الخاسر الأكبر، إذ تشير كل استطلاعات الرأي إلى أنه سيسخر ما بين ٥ إلى ٨ مقاعد، من المقاعد الـ ٣٠ التي يسيطر عليها اليوم، كما أن الخسارة ستلحق بحزبي "كولانو"، بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، و"يسرائيل بيتينو" بزعامة أفغدور لبيرمان.

كذلك كان من الأسباب التي تصب في حسابات عدم التوجه إلى انتخابات مبكرة أن نتنياهو يريد إحياء الذكرى الـ ٧٠ لقيام إسرائيل، وهو رئيس وزراء، وليس في ظل حملة انتخابية. كما ستجري، في نهاية تشرين الأول ٢٠١٨، انتخابات المجالس البلدية والقروية، ما يجعل الأحزاب منشفلة بتلك الانتخابات ويمنعها من التوجه إلى انتخابات مبكرة.

أما بالنسبة للعوامل التي يمكن أن تدفع نحو انتخابات مبكرة، فقد كان أبرزها تكشف المزيد من قضايا الفساد، خاصة بما يتعلق بشخص نتنياهو. ولكن ما حدث في الأسابيع الأخيرة هو تعمق التحقيقات ضد الوزيرين درعي وشتايتس والنائب بيطان، وازدادت احتمالات أن تقرر الشرطة تقديم لائحة اتهام، واحدة على الأقل، ضد نتنياهو، ما سيدفعه إلى الاستقالة تحت الضغوط الشعبية، في حال حصلت.

بعد مرور حوالي شهرين على بدء عمل الدورة الشتوية، التي ستستمر حتى منتصف آذار المقبل، ٢٠١٨، ظهرت عوامل جديدة قد تقلب التوقعات، ليصبح الميل نحو الذهاب إلى انتخابات مبكرة أكبر من ذي قبل، وقد يخاض نتنياهو الحلبة السياسية والإعلان عنها، كما فعل في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤.

ويبقى المحفز الأساس لنتنياهو للتوجه إلى انتخابات مبكرة العمل على إبعاد احتمال صدور توصية من الشرطة لتقديم لائحة اتهام ضده، لأنه في وضعية كهذه سيكون رئيس حكومة تحت التهديد، وهذا يهضف مكانته الشعبية، لذا فإنه يريد البحث عن مخرج تغطية، بمعنى ذريعة أخرى، ولكن أن تكون في يده مكاسب يستطيع من خلالها خوض المعركة الانتخابية، والتغطية الماثلة حاليا هي الخلافات داخل الحكومة حول عدد من القوانين،

شهدت تل ابيب، مساء السبت الماضي، مظاهرة بمشاركة الألوف للأسبوع الثالث على التوالي ضد مظاهر الفساد الذي يتكشف بحجم كبير في الحكومة وائتلافها البرلماني، وبشكل خاص المتعلق بشخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس الائتلاف الحاكم النائب دايد بيطان، وثلاثة وزراء آخرين. إلا أن هذا الحراك الشعبي ما زال محدودا، وليس بالمستوى الضاغط بشكل فاعل، ليهز الحكومة، وفي المقابل، فإن ما خلفه تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب من انعكاسات سياسية لصالح اليمين الاستيطاني، قد تساعد نتنياهو على تغيير الاتجاه والذهاب إلى انتخابات مبكرة، مرزوا بذلك التصريح بإنجاز، ومتذمرا بالقلاقل داخل الحكومة كذريعة، والهدف هو دحر عملية التحقيقات الجارية معه، وإبعاد احتمال تقديم لائحة اتهام ضده.

ففي الأسبوع الأول، جرى الحديث عن مشاركة قرابة ٧٠ ألفا في المظاهرة الضخمة التي شهدتها تل ابيب، وفي الأسبوع الثاني كان الحديث عن أرقام متضاربة تراوحت ما بين ٣٠ ألفا و ٥٠ الف متظاهر، أما في المظاهرة الثالثة فيجري عن مشاركة آلاف، أو ١٠ آلاف، ولربما أكثر بحسب الصور التي نشرت في وسائل الإعلام.

وقد "انثرت" المظاهرة الأولى تصريحا فوريا من بنيامين نتنياهو، أوصى بموجه الائتلاف وكتلة الليكود، بأن ما سمي بـ "قانون التوصيات" الذي يستهدف صلاحيات وحدة التحقيق في الشرطة، لا يسري عليه في حال إقراره في هذه المرحلة. ويجري الحديث عن مبادرة لقانون بادر له نواب الليكود، يمنح الشرطة من تقديم توصيات للنيابة بتقديم لائحة اتهام بعد انتهاء التحقيقات مع منتخب جمهور. والهدف هو عدم إفساح المجال أمام الشرطة بالتوصية بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، لأن في هذا ما يقود إلى ضغوط شعبية لاستقالة نتنياهو، قبل صدور القرار النهائي من أعلى مستوى في النيابة العامة، المدعي العام، سوية مع المستشار القضائي للحكومة.

وجاء هذا القانون، الذي أقره الكنيست بالقراءة الأولى، ولم يتقبل للقراءة النهائية، بعد أن فشل الليكود في تمرير ما سمي بالقانون الفرنسي، الذي يمنع إجراء تحقيق جنائي مع رئيس الحكومة خلال ولايته؛ إذ اعترضت على هذا القانون عدة كتل في الائتلاف الحاكم، وقاد إلى أزمة محدودة، تم تجاوزها من خلال الاتفاق على قانون التوصيات، الذي أن تم إقراره نهائيا، فإنه سيسري على ثلاثة وزراء في الحكومة، وهم: وزير الداخلية أرييه درعي، وزير الرفاه يوسي كاتس ووزير الطاقة والبنى التحتية يوفال شتاينتس.

كما سيسري القانون على من هو رأس الحربة في تمرير هذا القانون، رئيس الائتلاف الحاكم، النائب دايد بيطان، الذي يواجه تحقيقات حول تلقيه رشاي وبمئات آلاف الشواقل، من عالم الاجرام، حينما كان نائبا لرئيس بلدية ريشون لتسيون، وهي قضية، كما يبدو، في مراحلها شبه النهائية لدى قسم التحقيقات في الشرطة، قبل أن تنتقل إلى النيابة، واستنادا لسلسلة التقارير التي تنشر في وسائل الإعلام، فإن بيطان لن يفلت من لائحة الاتهام والمحاكمة.

وعودة إلى الحراك الشعبي، فما يجري في الأسابيع الأخيرة ما زال محدودا ويقتصر على مدينة تل ابيب، إلى جانب مظاهرة صغيرة بمشاركة المئات جرت في حيفا، وأخرى شبيهة في القدس. بمعنى أن هذا الحراك لم يصل حتى إلى مستوى الحراك الشعبي ضد كلفة المعيشة الغالية، الذي اندلع في صيف العام ٢٠١١، واستمر لخمسة أسابيع، قبل أن يتلاشى.

بمعنى لو أن نتنياهو "تملك نفسه" قليلا بعد السبت الأول للمظاهرات، لما طلب استثناء نفسه شخصا من قانون التوصيات، ففي حينه أجمع المراقبون والمحللون والسياسيون على أن نتنياهو خاف من حجم المظاهرة، فسارع إلى ذلك البيان، ومن دون أن تتسع المظاهرات وتمتد للمدن الكبرى، وتكون باستمرارية وبشكل تصعيدي، فإن هذا لن يشكل ضغط على الحكومة، لتحل

«قانون الإعدام» المقترح لا يسري إذا كانت الضحية عربية!

***مصادر في الائتلاف: مشروع قانون الإعدام الذي بادر له لبيرمان قبل عامين ونصف العام بات يحظى بتأييد الائتلاف *القانون يستهدف العرب فقط ولا يسري في حال كانت الضحية عربية**
المستشار القانوني للحكومة والمستوى المهني في وزارة العدل عارضا القانون سابقا *التحولات في الائتلاف تعكس مستوى التطرف المتنامي والتنافس على التطرف بين أطرافه

في سنوات السبعين، تطبيق حكم الإعدام على المقاومين الفلسطينيين.

الواقع الجديد

حسب تقرير صحيفة "هآرتس" يوم أمس الاثنين، فإن كتلة "كولانو" بزعامة موشيه كحلون، غيرت موقفها كليا، وباتت تؤيد القانون بنوابها الـ ١٠، إلا أن الموقف من مسألة سريان القانون على المحاكم المدنية، ليس واضحا بعد.

وبالإمكان القول إنه إذا طرأ تحول كهذا على حزب "كولانو"، الذي كان يعد حزب "وسط"، فإن هذا التحول قد يكون طرا أيضا على كتلة الليكود، وباقي الكتل الائتلافية، التي كان فيها معارضون، والمؤشر الأكبر لهذا التحول كان في شهر تشرين الثاني الماضي، حينما صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قائلا إنه بات يؤيد قانون حكم الإعدام.

وهذا يعكس استنفال التطرف في الائتلاف الحكم، الذي دخلت جميع الكتل فيه على مسار المنافسة على القوانين والسياسات العنصرية والاحتلالية المتطرفة، وبات لحزب "كولانو" باع طويل في القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، بموجب ما يتأكد في تقارير مشروع "رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان" في مركز الأبحاث الفلسطيني "مدار" في رام الله.

وحتى أمس، لم يصدر موقف جديد عن المستشار القانوني للحكومة، أفيحا مندلبليت، الذي عارض مشروع القانون قبل عامين ونصف العام، وفي المقابل، قال عضو الكنيست نعمان شاي من حزب "العمل" الشريك الأساس في كتلة "المعسكر الصهيوني" المعارضة: "إن قانون حكم الإعدام سيستدعي ضغطا دوليا على إسرائيل، ولن يكون بقدرتها الصمود أمامه في هذه المرحلة بالذات، فهذا القانون هدفه فقط ثابت واستمرارية الائتلاف الحاكم". وأضاف "إن عقوبة الإعدام لا ترد، بل تنتج أبطالا للإرهاب، ولهذا في دول العالم الحضاري الذي ننتمي إليه، يفرضون عقوبة المؤبد، ويمتنعون عن عقوبة الإعدام".

وبالإمكان التقدير أنه في حال تم طرح القانون فعلا على الهيئة العامة للكنيست، فإنه سيرح حاليا بالقرارة التمهيدية، وليس واضحا إذا ما سينتقل بسرعة للقراءة الأولى، التي تثبت القانون على مسار التشريع، خاصة إذا استمر اعتراض المستنوى المهني في وزارة العدل على القانون. الأمر الآخر، هو أن إسرائيل تكون بذلك قد أقدمت على فرض قانون حكم الإعدام، في الوقت الذي تلغي فيه العديد من دول العالم، أو تجعد قوانين الإعدام أو تنفيذ الأحكام، وهذا عدا عن أن صيغة القانون تستهدف العرب دون سواهم.

كما لاقي القانون معارضة في صفوف الائتلاف، ففي حينه كانت المعارضة والتأييد للقانون في كتلة حزب "الليكود" الحاكم، مناصفة، ١٥ نائبا مع ومثلهم ضد، كما عارضت القانون كتلة "كولانو" بنوابها الـ ١٠، ومثلها كتلة "شاس" بنوابها الـ ٧، في حين أن كتلة "يهדות هتوراة"، انقسمت نوابها الـ ٦ بالتساوي بين معارضة وتأييد. أما كتلة "البيت اليهودي" فقد ايدت بإجماع نوابها الـ ٨، وكان موقف كتل المعارضة، عدا حزب "يسرائيل بيتينو" معارضة بالكامل.

وفي جلسة التصويت يوم ١٥ تموز ٢٠١٥، أبدت وزيرة العدل أيليت شاكيد موقفها الشخصي الداعم للقانون، رغم رفض الحكومة له، وقالت في تلك الجلسة "إن اقتراح حكم الإعدام هذا، ليس اقتراحا جيدا، حكم هائل من الكلام دار حوله، خلال الأجيال السابقة، وحتى دايد بن غوريون لحق المشاركة في هذا الجدل الكبير- حكم الإعدام، فقد أيد بن غوريون حكم الإعدام، وبعد عامين من حرب الأيام الستة، حينما بدأ ينمو الإرهاب العرقاتي، عرض بن غوريون رأيه، بأن هناك حاجة لفرض قانون خاص لشنق المخربين، وبالإمكان شنقهم بموجب قانون منع إبادة شعب القانون الإسرائيلي القائم ضد قادة النازية". ففي مقال شامل في صحيفة "هآرتس" كتب بن غوريون: ما تفعله عناصر الإرهاب العرب، ليس موجها ضد شخص بعينه، من باب تصفية حسابات مع كثيرين أو أشخاص بعينهم، وإنما الهدف هو إبادة الشعب اليهودي في أرضه- هذا ما قاله بن غوريون يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٦٨".

وأضافت شكيد، أن "وزير العدل في حينه، يعقوف شمشون شابيرا، والمستشار القانوني للحكومة موشيه بن زئيف احتجا بشدة، وادعيا أن فرض حكم الإعدام سيسبب ضررا سياسيا ضخما لإسرائيل. إلا أن بن غوريون لم يقتنع، وكتب لشابيرا، لست حقيقيا ولكني أفهم بشكل أكثر أو أقل، ما هو مكتوب باللغة العبرية الواضحة في كتاب القوانين. فلماذا لا نطبق هذا القانون على مجرمي منظمة "فتح" وأمثالها، هذه منظمات هدفها الوحيد هو إبادة يهود أرض إسرائيل، كلهم أو بعضهم، فهل علينا بدلا من قانون الإعدام الذي ينص عليه قانون العقوبات، أن نحولهم إلى التقاعد في السجن الإسرائيلي؟ هل ألغى الكنيست هذا القانون؟ (يقصد بن غوريون هنا، سريان قانون الإعدام المفروض على مجرمي النازية، أيضا على الفصائل الفلسطينية، زعم أن هدفهم إبادة اليهود كما النازية)، والقانون لم يُلغ. وفي العام ١٩٥٤ ألغى الكنيست إمكانية شنق قتلة جنائيين، ولكنه أبخى العامين حكم الإعدام على المخربين في المحاكم العسكرية". وأشارت إلى أن غولدا مئير وموشيه دايان طلبا أيضا

واحدة، ضد الضابط الألماني أدولف أيخمان في العام ١٩٦٧. والأضافة هي: (ج) كل من أدين بالقتل، بموجب البند الفرعي (أ)، في ظروف نشاط ارهابي، فالحكم عليه بالإعدام، وبشأن هذا البند، فإن "نشاط ارهابي" يعني "محاولة عن سبق قصد لقتل مواطنين، بهدف تحقيق أهداف سياسية، قومية، دينية، أو إيديولوجية".

٢- (أ) في هذا البند "منطقة"- هي كما وردت في قانون تمديد أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة- أحكام القضاء في المخالفات) من العام ١٩٦٧.

(ب)- يأمر وزير الدفاع قائد قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة، بأن يصدر تعليمات بأمر عسكري;

١- صلاحيات المحكمة العسكرية في المنطقة أن تفرض على المتهم حكم الإعدام، وهذا ليس مشروطا بإجماع هيئة القضاة، وبالإمكان فرضه بأغلبية الأصوات.

بما أنه لا يمكن تخفيف الحكم الصادر على المتهم، فإن الحكم الصادر يكون نهائيا في المحكمة العسكرية في المنطقة.

وجاء في تفسير مشروع القانون، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من القانون ككل، "إن مكافحة الإرهاب هو تحد كبير للعالم، وبشكل خاص إسرائيل في القرن الـ ٢١، وعلى الرغم من وجود فجوة كبيرة جدا، بين شكل تعامل إسرائيل في مجال العقوبات، والواقع الذي تواجهه، مثل تحرير مخربين بعد فترة سجن لم تكتمل، وبين مخربين نفذوا العملية الرهيبة جدا، فهو يوجه رسالة عكسية، ولا يساهم في مكافحة الإرهاب، ورفع قوة الردع الإسرائيلية". وأضاف "في الواقع الذي تعيشه إسرائيل فإن حكم الإعدام على المخربين، هو بالتأكيد رادع، واقتراح القانون يهدف إلى خلق قوة ردع ذات شأن لمنفذي العمليات الارهابية؛ إذ سيعلمون أن إسرائيل ستدس سياستها، ولن تتهاون في ارتكاب جرائم من هذا النوع" حسب تفسير مشروع القانون.

مواقف الأحزاب قبل عامين

حينما كان حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة لبيرمان في صفوف المعارضة، بادر إلى قوانين يتحدى فيها الائتلاف الحاكم، بهدف اختراقه من خلال قوانين أشد تطرفا، تتماشى مع توجهات غالبية نواب الائتلاف الحاكم، وكان هذا القانون الأبرز الذي لوج به لبيرمان، ولكن صيغة القانون تعد اشكالية جدا لإسرائيل على الساحة الدولية، "كونه يميز بين دم ودم"، كما جاء في هذا الجزء من نص مصادر إلى أروقة وزارة العدل الإسرائيلية، وكما يبدو أن هذه الخلفية، دفعت بالمستشار القانوني للحكومة للاعتراض على القانون، ومثله أيضا، في المستوى المهني في وزارة العدل.

أعلن الائتلاف الحكومي الإسرائيلي أن قانون فرض الإعدام على المقاومين الفلسطينيين دون سواهم، الذي بادر له أفغدور لبيرمان قبل عامين ونصف العام، من المفترض أن يُطرح للتصويت عليه في الهيئة العامة للكنيست، إما الأسبوع المقبل أو الذي يليه، بعد أن بات يحظى بتأييد واسع في الائتلاف الحكومي. وهذا عمليا هو قلب في الموقف داخل الحكومة من هذا القانون الذي اعترض عليه المستشار القانوني للحكومة، والطاغم المهني في وزارة العدل، لدى طرحه للتصويت لأول مرّة قبل عامين ونصف العام، حينما كان لبيرمان وزيرا "يسرائيل بيتينو" في صفوف المعارضة البرلمانية.

ويجري الحديث عن مشروع قانون قدمه حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة لبيرمان، مع بدايات الولاية البرلمانية الـ ٢٠ الحالية، وطرح للتصويت في الهيئة العامة للكنيست، يوم ١٥ تموز العام ٢٠١٥، إلا أن الحكومة في حينه رفضته، بادعاء أنها ستقيم لجنة وزارية خاصة لفحص الموضوع، إلا أن لجنة كهذه لم تتم.

وحينما انضم لبيرمان وحزبه إلى الحكومة في مطلع شهر حزيران ٢٠١٦، كان هذا القانون أحد شروط لبيرمان، ولكن مع تحفظ يأخذ بعين الاعتبار مواقف الكتل البرلمانية من القانون الذي لدى تقديمه كان من بين المشاركين في المبادرة له نواب من كتل الائتلاف الحاكم.

ويقتضي القانون بتغيير قانون المحاكم العسكرية القائم، وبأن يكون الحكم بإعدام الفلسطيني في الضفة المحتلة وقطاع غزة صادرا عن أغلبية هيئة القضاة العسكرية وليس بإجماعهم، كما هو القانون العسكري القائم، كما أن القانون يمنح صدور أي قرار رئاسي أو عن رئيس هيئة الأركان يخفف الإعدام إلى حكم المؤبد، في حال صدر كقرار نهائي عن المحكمة وبعد الاستئناس عليه.

كذلك يطالب القانون أن يسري أيضا على المحاكم المدنية، كي يطال فلسطينيي الداخل والفلسطينيين في القدس المحتلة، وأيضا السوريين في الجولان المحتل. وإذا كان مفهوما ضمنا أن المحاكم العسكرية تسري على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فإنه في حال تم سريان هذا القانون على المحاكم المدنية فسيعود ساريا على الجميع، ولذا جاء التأكيد في مشروع القانون ليكون ساريا فقط على الفلسطينيين دون سواهم، بمعنى أنه لن يسري على يهودي في حال ارتكب جريمة قتل عرب على خلفية ارهابية.

ويطلب مشروع القانون إضافة على نهاية البند ٣٠ (ب) في هذا الذي يتخصص بجرائم القتل في كل المجالات، إلا أن البند الأخير (ب) في هذا القانون، يفرض حكم الإعدام على النازيين وجاء فيه: من أدين بجريمة القتل من النازيين ومساعديهم، فالحكم عليه بالإعدام، وتم تنفيذ هذا القانون مرّة

حين تعترف الحكومة الإسرائيلية بالمطلوب لجهاز التعليم العربي في النقب وتتصل منه!



طلاب من فلسطيني النقب في طريقهم الى المدارس.

المجموعة السكانية من مجمل السكان. وفي حالات معينة بما يتجاوز ذلك أيضا. فمثلا، نصم القرار على أن تخصص ميزانية التعليم غير الرسمي للبلدات العربية وفقا لنسبتها بين السكان: ٢٥٪ من ميزانية بناء الحضانات النهارية يخصص للبلدات العربية: ٤٠٪ من ميزانية الاضافات لخدمات المواصلات العامة وغيرها. حجم الميزانية التي سيتم تخصيصها اعتمادا على قرار الحكومة هذا في سنوات تطبيقها الخمس تقدره وزارة المالية بـ ١٠ مليارات شيكل.

لغرض الوصول إلى مساواة تامة بين اليهود والعرب في إسرائيل هناك حاجة إلى تغييرات كبيرة إضافية أخرى على ميزانية الدولة، وتواصل سيكوي المطالبة بهذه التعديلات، ولكن بموازاة ذلك نحن على ثقة بأنه لو تم تطبيق قرار الحكومة ٩٢٢ على أفضل وجه، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص جدي للفجوات بين المواطنين اليهود والعرب وسيساهم بشكل دراماتيكي بتطوير اقتصادي للبلدات العربية. لذلك فإننا نعمل حاليا بالتعاون مع رؤساء السلطات المحلية، مع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومع أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة بكل جهد ونشاط للدفع نحو أقصى وأفضل تطبيق في قرار الحكومة المذكور.

إن التحديات أمام تطبيق القرار كثيرة. على الرغم من القرار بمساواة تخصيص الميزانيات، فإن وزارات الحكومة لم تتالحج بعد كل العوائق العميقة التي تمنع التطبيق الناجح لتخصيص الميزانيات بواسطة السلطات المحلية. كذلك، لم تخصص وزارات الحكومة بعد موارد كافية لتعزيز القوى البشرية العاملة في السلطات المحلية العربية، بحيث تتمكن السلطات العاملة من العمل بكل جهد لاستيفاء ميزانيات القرار. مقابل هذه التحديات نقوم بتوفير معرفة مهنية ومنهجية متراكمة على امتداد سنوات عديدة من البحث ومسح العوائق في وزارة التعليم. نحن نعمل أمام موظفي الحكومة العاملين في المجالات التي تراكمنا فيها خبرات على مدى السنين: التخطيط والإسكان، المواصلات العامة، تطوير بني تحتية للمواصلات، بناء حضانات نهارية وتطوير التشغيل، ونضع أمامهم سلسلة من التوصيات السياسية والحلول القابلة للتطبيق لغرض تحسين تخصيص الموارد للسلطات المحلية العربية، وتوفير الأدوات المطلوبة للسلطات لغرض استغلال موارد قرار الحكومة.

وهي تشير إلى أن التعليم والمواصلات العامة النوعية والمتوفرة في حق أساس لكل مواطن في إسرائيل، دون علاقة بمكان سكنه. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخدمات هي شروط حيوية وضرورية للاندماج في التحصيل العلمي، سوق العمل والمجتمع. فيمكن تطوير خدمات أساسية وحيوية كهذه، أيضا، في الوضع القائم من الناحية التخطيطية والقانونية، وقيل الوصول إلى تسويات واتفاقيات على حل شامل لمسألة الاعتراف بالقرى، ووضع حل تخطيطي لائق لجميع سكانها. وتقول إنه بالتعاون مع المجلس الإقليمي للقرى المعترف بها، يتم مقابل وزارة التعليم دفع برنامج لإقامة حضانات أطفال في مبان مؤقتة في جميع القرى غير المعترف بها وفي أحياء القرى الجديدة المعترف بها ومدارس ثانوية في مراكز الخدمات القائمة في القرى غير المعترف بها. بموازاة ذلك نعمل مقابل وزارة المواصلات على إزالة عوائق أمام شق طرق تمكن من تفعيل مواصلات عامة من داخل القرى غير المعترف بها أيضا، وتدفع نحو إضافة محطات وقوف للمواصلات العامة على أطراف الشوارع الرئيسية في المنطقة، على مقربة من مداخل القرى.

على الرغم من القرار، الحكومة تتنصل

يقول معدو البحث في «سيكوي»: «أجربنا حتى اليوم مسحا للعوائق في مجالي التعليم والمواصلات العامة، ونعمل على دفع توصياتنا السياسية مقابل وزارة الزراعة ووزارة المواصلات. ونحن نشترك في اجتماعات لجنة التعليم واللجنة الفرعية للمواصلات العامة للكنيست وتدفع نحو حوارا لإيجاد حلول قابلة للتطبيق في المشاكل التي لم تتجج حكومة إسرائيل حتى اليوم في معالجتها. اتخذت الحكومة في كانون الأول ٢٠١٥ القرار رقم ٦٨٢ - للتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي في السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠. يشكل هذا القرار تطبيقا، حتى لو كان حاليا جزئيا، لإحدى التوصيات السياسية القديمة التي طرحتها سيكوي بإصرار: لقد عدنا واكدنا على مدى السنين بأن الطريق للغاء التمييز وتحقيق مساواة في الموارد المادية بين المواطنين اليهود والعرب تمر في تمصيح أجهزة تخصيص ميزانية الدولة. والقرار رقم ٩٢٢ هو تطبيق لهذا المبدأ في سلسلة من المواضيع المتعلقة بتطوير التشغيل: يأمر القرار بتخصيص جزء نسبي في ميزانية الدولة للمواطنين العرب وفقا لحجم هذه

مقابل ٧٣,٢٪ من مجمل السكان. و٣١,٣٪ فقط من خريجي الثاني عشر كانت شهاداتهم تستوفي مطالب الجامعات. وفقا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي، نحو ١١٪ من مجمل الطلاب العرب في النقب أي ١١٥٨٢ طالبا- لم يتعلموا في مؤسسات تعليمية تحت رقابة وزارة التعليم. بين هؤلاء ٥٣٥٥ طفلا في جيل الحضانة، ٦٧٧ طفلا في جيل التعليم الابتدائي، ٩٢٧ طفلا في جيل المدارس الإعدادية و٤٦٢٣ فتى في جيل الدراسة الثانوية. إن اية مقارنة يتم إجراؤها بين هذه المعطيات وبين المعدلات في سائر التعليم العربي والتعليم العبري في ذلك العام، يشير إلى أن هناك فجوات كبيرة خصوصا في مراحل التعليم فوق الابتدائي وهو فارق يتسع ويكبر كلما تقدمنا في الصفوف التعليمية للأعلى. الأرقام تشير إلى أن نسبة التسرب من التعليم عالية، ٢٩٪ من الطلاب العرب سكان النقب في جيل ١٧ كانوا خارج اطر تعليمية تحت رقابة وزارة التعليم. البحث يشير إلى أن التسرب الاساسي يتم حين الانتقال من مدرسة اعدادية في الصف الثامن وحتى الصف التاسع، وبالنسبة للحلول التي تقول الحكومة انها توفرها، فقد تم وضع خطط خمسية منذ العام ٢٠١٢.

آثار قاسية لغياب المكانة الرسمية

لقرى غير المعترف بها

تقول جمعية «سيكوي» إنه يعيش في النقب نحو ٢٥٠ ألف مواطن عربي بدوي، ويعيش من بينهم نحو ١١٠ ألف مواطن في ٣٥ قرية غير معترف بها. وبسبب غياب المكانة الرسمية للقرى غير المعترف بها، فإنها تعاني تمييزا شديدا في الميزانيات، الموارد والتخطيط. في العام ٢٠١٧ كان هناك ألف الطلاب العرب في جيل التعليم الإلزامي، ممن يسكنون في قرى غير معترف بها، محرومين من الوصول إلى حضانات أطفال. نسبة التسرب من المدارس الثانوية في المجتمع العربي البدوي في النقب في الأعلى في إسرائيل ووصلت عام ٢٠١٤ إلى ٣٦٪ (أكثر بـ ٦ مرات من المجتمع اليهودي). وتؤكد الجمعية أن عشرات القرى غير المعترف بها محرومة من خدمات المواصلات العامة وحتى في القرى المعترف بها الجديدة فإن هذه الخدمات ضئيلة جدا، ولذلك، ليس مستغربا في هذا الوضع أن يكون المجتمع العربي البدوي في النقب هو الشريحة الأفقر في إسرائيل، ونسبة التشغيل فيها هي الأدنى.

المختلفة، أي انه يفترض أن يتم بناء ١٢٠٤ غرف جديدة و٢٤٨ غرفة حضانة.

إحدى القضايا الجوهرية التي تتبين في هذا السياق هي النقص الحاد في حضانات الأطفال في البلدات غير المعترف بها في النقب، ونسبة منخفضة للأطفال في جيل الطفولة المبكرة الذين يتعلمون في حضانات أطفال في التعليم البدوي في النقب. وفقا لمعطيات وزارة التعليم، في السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧ كان نحو ٤٨٥٠ طفلا عربيا في جيل ٣-٥ سنوات أي ٢١٪ من مجمل الأطفال في هذا الجيل، بدون أي اطار تعليمي تربوي. و ٧٠٪ ممن لا يتعلمون في تلك الحضانات يعيشون في بلدات غير معترف بها تابعة لمجلسي نافيه مدار والقشوم، واللذين يفترض ان يقدموا الخدمات لأهل القرى غير المعترف بها. تم سنة ٢٠١٧ تخصيص ميزانية بحجم ٥٠ مليون شيكل لتوفير حل لهؤلاء الطلاب. في هذا الاطار تم تخصيص ميزانية لوضع ٩٧ مبنى غير ثابت لحضانات الأطفال في المجلسين الإقليميين المذكورين. ولكن حتى آخر شهر تشرين الاول الماضي تم فتح ١٠ حضانات فقط في المجلسين، ولكن توفير حل شامل لجميع هؤلاء الأطفال لا يزال غير كامل وبعيدا بسبب مطاطة حكومية واضحة. كما تقول منظمات حقوق إنسان ومنظمات اجتماعية تتابع هذه القضية.

السفرات - إحدى المشاكل المركزية

كان عدد الطلاب الذين يحتاجون إلى سفريات للوصول إلى مدارسهم ومؤسساتهم التعليمية في السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧ هو ٣١٥٨١ طالبا، بما يشمل طلاب جهاز التعليم الخاص. ان قضية السفرات لطلاب المدارس من بلدة إلى أخرى تشكل إحدى المشاكل المركزية التي يعاني منها الطلاب العرب البدوي في النقب. بين تلك الصعوبات تكلفة مالية كبرى تلقى على السلطات المحلية، والحاجة في نقل طلاب في سفريات مختلفة في شوارع غير معبدة او لا تتم صيانتها كما يجب. هذه النقطة وهو ما لا يشير اليه التقرير متعلقة بسياسة حكومية شاملة ترفض توفير بني تحتية ملائمة للبلدات التي ترفض الاعتراف بها، وهذا يشمل طبيعة الحال طرق المواصلات التي يفترض ان تستخدم لنقل طلاب. وهنا يشكل خطرا واضحا على سلامتهم والمسؤولية المباشرة عن هذه المخاطرة ب حياة أطفال تقع على حكومة إسرائيل ووزاراتها المعنية خصوصا.

إن تحصيل الطلاب في جهاز التعليم العربي في النقب منخفض بشكل منهجي عن تحصيل الطلاب في اوساط أخرى. بين المعطيات التي يقدمها التقرير نقلا عن مصادر وزارة التعليم، هناك تحسن في السنوات الأخيرة في جهاز التعليم العربي في النقب ولكن النتائج ما تزال منخفضة بشكل كبير قياسا بالتحصيل في اجهات التعليم الأخرى. فقيما يتعلق بامتحانات المیتساف، منذ سنة ٢٠٠٧ هناك فجوة ثابتة ومتواصلة في تحصيل جهاز التعليم العربي في النقب قياسا بسائر الطلاب في التعليم العربي وفي التعليم العبري (ملاحظة: هذا التقرير لا يستخدم لغة مؤسسات الدولة عن جهاز تعليم «بدوي» او «درزي» ولكن هذه التسمية الرسمية تشير فعلا إلى جهاز منفصل ضمن سياسات التقسيم المتوارثة).

وعلى الرغم من وجود تقليص ما في هذه الفجوة، وحسب معطيات مؤسسات الدولة، فإن تحصيل الطلاب في جميع المواضيع وجميع المراحل التعليمية منخفض بشكل جدي. ويشار هنا إلى أن تحصيل الطالبات أعلى من تحصيل الطلاب وهي فجوة متزايدة لصالح الطالبات.

التحصيل المتدني في امتحانات البجروت: على الرغم من القرار بمساواة تخصيص الميزانيات، فإن نسبة المتقدمين العرب في النقب للبجروت ومستحقي البجروت ومن يستوفون شروط المعاهد التعليمية العليا الخاصة بتحصي الدراسي في البجروت، منخفضة بشكل متواصل عن سائر الطلاب في التعليم العربي. هنا أيضا تشير الأرقام الحكومية إلى تحسن طفيف ولكن الارتفاع العام لمؤشرات النجاح يبيقي هذه الفجوات على حالها. في السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦ كانت نسبة مستحقي البجروت ٣٢,٧٪ مقابل معدل ٦٨,٥٪ من مجمل السكان. و٤٧,٢٪ من الطلاب في صفوف الثانوية عشر في التعليم العربي في النقب كانوا مستحقي شهادة بجروت،

كتب هشام نفاع:

يعيش في النقب نحو ٢٥٠ ألف عربي بدوي معظمهم في البلدات المعترف بها وقسم في بلدات لا تعترف بها إسرائيل. البلدات التي تعترف بها إسرائيل تضم مدينة رهط وستة مجالس محلية ومجلسين اقليميين. وجميع هذه البلدات هي من الأضعف اقتصاديا - اجتماعيا في البلاد وتقع كلها في العقنود الأدنى الذي يحتاج لأعلى قدر من الدعم، وكان تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠١٥ قد أقر بأهمية التعليم الرسمي للإنتاج وتشكيل بنية تحتية ثقافية وقيمية مشتركة ومتساوية لجميع مواطني الدولة، وهو أداة هامة وضرورية لدفع وتقدم طلاب من الشرائح الأضعف اقتصاديا - اجتماعيا. هذا الواجب، توفير فرص التعليم المتساوية لجميع الطلاب من جميع ما يسمى «اوساط» هو واجب ملقى على عاتق الدولة.

وزارة التعليم بنفسها عادت وكررت في بلاغاتها وبياناتها مرارا ان احد الاهداف المركزية لها هو تقليص الفجوات بين الطلاب على خلفية اجتماعية - اقتصادية، وفقا لبحث أجراه معهد أبحاث الكنيست، يطلب من النائب طلب ابو عرار جري تقديم معطيات مركزية حول الأطفال العرب في النقب وجهاز التعليم هناك، ويشمل هذا بناء صفوف دراسية، سفريات طلاب، تحصيل ونسبة التعليم العامة، وكذلك قرارات حكومية بشأن جهاز التعليم هنا وتطبيقها.

أهم ما يكشف عنه التقرير الرسمي

وصل عدد السكان في العام ٢٠١٦ إلى ٢٤٤,٢ ألف مواطن ٤٦,٢٪ منهم أطفال حتى جيل ١٤. و٣٠,٣٪ ألف في جيل ١٥-١٩. وبين هؤلاء أوف يعيشون في بلدات لا تعترف بها دولة إسرائيل حتى اليوم. في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ كان في جهاز التعليم ٩٥٣,٥٢ الف طالب عربي في النقب، منهم ١٩٢٤٤ في الحضانات و ٧٦٠٠ في المدارس الابتدائية فوق الابتدائية. عدد الحضانات التي تخدم الأطفال هو ٦٧٣ حضانة وعدد المدارس ٩٤ ابتدائية و٤١ فوق ابتدائية وتشمل معا ٧٥٩٣ وظيفة تدريس، بينها ٨٤٣ حاضنة.

بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٧ ارتفع عدد الطلاب العرب في النقب بأكثر من ضعفين وفي الحضانات والتعليم فوق الابتدائي بثلاثة اضعاف.

يتعلم في صفوف الحضانة بالمعدل في الصف الواحد ٣٢ طالبا أي أعلى من المعدل العام في جهاز التعليم بـ ٤ طلاب. إحدى المشاكل القاسية التي يعاني منها التعليم العربي في النقب هي النقص في مباني التعليم والبنى التحتية المادية المتدنية في بنيات التعليم القائمة. يبلغ النقص وفقا لمعطيات وزارة التعليم في صفوف التدريس والحضانات في البلدات البدوية نحو ١٢٠٠ غرفة. وفي العام ٢٠١٦ اعترفت الوزارة بالحاجة إلى بناء ٦٢٩ غرفة تدريس للعرب في النقب. ولكن عدد الغرف الدراسية التي خصصت لوزارة التعليم ميزانيات لها سنويا يتراوح بين ٢٠٪ و ٦٠٪ من الاحتياجات التي حددتها الوزارة لنفسها. وبين السنوات ٢٠١١-٢٠١٦ تم تمويل بناء ٩٣٣ غرفة دراسية، منها ٩٩ غرفة حضانة. في تلك السنوات استكمل بناء ٣٥ صفا دراسيا بينها ٤٨ للحضانات. ومن ميزانية تم إقرارها ببلغ ٦٤٦ مليون شيكل في السنوات ٢٠١١-٢٠١٢ لبناء غرف في جهاز التعليم، حوّل الوزارة بشكل فعلي للسلطات المحلية العربية في النقب ٢٢٥ مليون شيكل فقط في السنوات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦. وهنا يبرز حجم الفجوة الكبرى بين المطلوب والموجود فيما تعترف به الوزارة الحكومية وبين ما تقوم بتطبيقه فعليا.

في الخط الخمسية المخصصة لما تسميه السلطة «الوسط البدوي» - عن قصد، للامتناع عن الاعتراف بالعرب كمجموعة قومية - للسنوات ٢٠١١-٢٠١٦ لم يتم تخصيص ميزانيات خاصة وهادفة لبناء غرف دراسية للتعليم العربي في النقب. قرار الحكومة لخطه خمسية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ خصص ميزانية شاملة ببلغ ١,٨ مليار شيكل لاستكمال ردم الفجوات في مجال مباني التعليم في البلدات العربية البدوية في النقب وللمساواة ظروف التعليم المادية ومثالية مؤسسات التعليم هناك. لقد أعلنت وزارة التعليم انها في الفترة المذكورة اعلاه توتي بناء ٢٤١ غرفة دراسية سنويا و٤٨ صف حضانة في البلدات

غرف مستأجرة ومبان متنقلة مؤقتة بانتظار بناء مبان ثابتة!

ولكن كما سبقنا الإشارة معظم القرارات وبرامج التخصيص والتخصيص تنفذ بشكل جزئي فقط بل انه ينشأ وضع تتقاذف فيه المؤسسات المختلفة المسؤولة فيما بينها وخصوصا ما بين وزارة المواصلات ودور السلطات المحلية.

آخر توصيات معهد أبحاث الكنيست تضع الكرة في ملعب وزارة المالية ووزارة التعليم ووزارة الزراعة، إذ أن تنفيذ الخط الخمسية التي تصنها الحكومة يتطلب وضع خطة لتقليص الفجوات وتحسين التحصيل وهو ما يتطلب العمل على البنى التحتية المادية بالإضافة إلى تطوير التعليم غير الرسمي والتعليم التكنولوجي وتوفير حلول للشعبية في خطر وتحضير الطلاب للاندماج في سوق التشغيل عموما. الحكومة تصر على أن البرامج والخطط التي وضعتها كافية لتوفير حلول، وقسم من النشاطات المخططة في اطار الخطة الخامسة للأعوام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ هي خطط مكملة للقرار الحكومي السابق ويحتاج بعضها إلى موافقات منفصلة على تخصيص الميزانيات، ولكن يشير التقرير في موقع آخر إلى ان الميزانية المخصصة للطلاب في جهاز التعليم العربي الابتدائي في النقب اعلى منها في سائر جهاز التعليم ولكن الامر مختلف في المدارس الاعدادية والثانوية حيث ان معدل الميزانية المخصصة للطلاب والصف الدراسي هناك منخفض قياسا بسائر اوساط التعليمية.

وزارة التعليم في التكلفة، وقد حددت الوزارة اوامر مفصلة بخصوص سفر الطلاب واستحقاق كل سلطة محلية وهي تفصل قواعد الامان والوقاية، والتي تشير معطيات كثيرة كما تقول منظمات حقوق إنسان ومنظمات اجتماعية إلى أن الوزارة نفسها لا تستوفيها.

ويقول رؤساء السلطات المحلية في عدد من جلسات لجنة التعليم البرلمانية انه لا توجد طرق معبدة ومهياة في الكثير من الحالات، وهنا تلعب الوزارة دورا مزدوجا، من جهة تصدر أمرا بأن السفريات سيصادق عليها فقط اذا كانت في طرق في وضع معقول، لكن الحكومة التي تضم هذه الوزارة ممثلة خصوصا بوزارة الزراعة ترفض اصلاح الشوارع وتغيير الوضع ومن يدفع الثمن هم الطلاب الذين يتم حرمانهم من مؤسسات تعليم كافية، ومن غرف دراسية كافية وملائمة، وحتى من سفريات من مكان سكنهم إلى مدارسهم. ويقول مسؤولو المجتمع العربي في النقب ان المشكلة تتفاقم أكثر في ايام الشتاء الممطرة فيخسر الطلاب الكثير من ايام التعليم.

من جهتها تزعم وزارة الزراعة ممثلة بما يسمى قسم التطوير الاقتصادي - الاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب بأنه تجري معالجة هذه المسألة في اطار الطاقم الوزاري المختص بإزالة العوائق لبناء مؤسسات التعليم،

ايار ٢٠١٧ اتضح ان الوزارتين لم تحترما التخليص المذكور وتقرر اجراء بحث آخر بمشاركة مديري الوزارتين المعنيين.

الآلاف من وإلى المدارس على طرق سيئة

وفقا لمعطيات التي قدمتها وزارة التعليم فإن عدد الطلاب العرب البدوي في النقب الذين يحتاجون إلى السفر من وإلى مدارسهم هو بعشرات الآلاف كما ذكر اعلاه. وتضم منظومة السفريات عددا من المصاعب يتعلق بمسافات السفر وصلاحيه الطرق. فمعدل البعد الذي تطلبه سفريات الطلاب في التعليم العادي هو ١٢,٥ كم. قطعت الحضانات الازلامية وحتى الصف الرابع يقطعون مسافة ١٣,٢ كم وطلاب صفوف الخامس حتى التاسع ١٢,٤ كم وطلاب العاشر حتى الثاني عشر ١١,٥ كم بالمعدل. للمقارنة كان معدل مسافة السفر للطلاب في التعليم العربي عموما بدون التعليم العربي البدوي ٦,٢ كم وفي التعليم العربي ١,٩ كم.

هذه الأرقام والفروق بينها تعطي صورة لمدى توفر مؤسسات التعليم الملائمة في محيط سكن الطلاب. ويبرز ان الحال الأفضل كالمتوقع هو في التعليم العبري وبقارق يفوق الست مرات. إن المسؤولية عن تنظيم وتوفير وتطبيق السفريات، ملقاة بالكامل على السلطات المحلية. وتشارك

بروتوكولات تلك الجلسات تشير إلى ان الاسباب التي تؤدي إلى النقص في عدد الغرف التدريسية تتلخص في عجز السلطات المحلية عن العثور على اراض ملائمة لبناء مؤسسات تعليمية، بسبب قضايا متعلقة بخلافات على ملكية الاراضي (هذه اللغة الدبلوماسية التي يستخدمها التقرير هي غطاء لحقيقة اصرار مؤسسات الدولة على مصادرة اراضي العرب في النقب ومحاصرتهم في حيرت ضيقة تخرجهم وتقصيهم من الاراضي التي عاشوا فيها واعاشوا منها وفلحوها لعقود بل أكثر).

سبب آخر يزيد من تعقيد مشكلة النقص في الغرف التدريسية هو مطالبة السلطات المحلية بالمشاركة بناء مبان دائمة لمؤسسات التعليم واستصعابها القيام بذلك بسبب ميزانياتها المحدودة اصلا.

اللجنة طالبت في كل تليخيصاتها بأن تقوم وزارة التعليم ووزارة الزراعة بتوفير الناقص من مباني التعليم في البلدات العربية في النقب.

في ٢٠ آذار ٢٠١٧ قررت اللجنة انه يجب على وزارة الزراعة المسؤولة عن قضية المواطنين العرب البدوي تقديم خطة مفصلة خلال ٣٠ يوما تشرح كيف ستزيل الوزارة جميع العوائق أمام بناء مدارس، ويجب على الخطة ان تنظر إلى البناء وطرق الوصول والسفريات، وفي جلسة اللجنة في ١٠

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي